دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر

المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر

الطبعة الثانية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

ثلاثون عاماً من الدروس المستفادة جرت ترجمتها إلى مشورة عمليه للوكالات والهيئات الإنمائية، والمؤسسات، والجهات الاستثمارية الاجتماعية والتجارية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، إلخ، التي تساعد على بناء أنظمة مالية تعمل لصالح الفقراء.

CGAP

المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

يأتي الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة في قطاع التمويل الأصغر من أعلى مستويات البلدان والهيئات المانحة. ففي يونيو/حزيران ٢٠٠٤، صادقت مجموعة الثمانية على "المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر" في اجتماع رؤساء هذه الدول في "سي أيلاند" بولاية جورجيا الأمريكية. وقد تم تحويل المبادئ الأساسية التي أعدتها (واعتمدتها) الجهات المانحة العامة والخاصة الثمانية والعشرون الأعضاء بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) إلى إرشادات عملية ملموسة موجّهة إلى أجهزة موظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في هذه المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة.*

١. الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فحسب. فبالإضافة إلى الائتمان، يريد الفقراء خدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال.
٢. التمويل الأصغر أداة قوية لمحاربة الفقر. فالأسر الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وحماية أنفسها من الصدمات الخارجية.
٣. التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء. غير أنه لا يحقق كامل إمكاناته إلا إذا تم إدماجه في النظام المالي العادي القائم في البلد المعني.
٤. التمويل الأصغر يمكنه تحّمل تكاليفه، وعليه فعل ذلك ليصل عدداً كبيراً جداً من الفقراء. وما لم تقم الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر بتقاضي ما يكفي لتغطية تكاليفها، فإنها ستظل دائماً محدودة بما هو متاح من موارد الدعم المالي الضئيلة وغير المؤكدة من الجهات المانحة والحكومات.
٥. التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض، مع تقديم خدمات مالية أخرى.
٦. التمويل الأصغر ليس دائماً هو الحلّ. فهناك أنواع أخرى من المساندة قد تنجح أكثر بالنسبة للمعوزين الذين لا دخل لهم أو ليست لديهم وسائل تسديد ما يقترضونه.
٧. سقوف أسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء لأنها تزيد من صعوبة حصولهم على الائتمان. إذ إن تكلفة تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تفوق تكلفة تقديم عدد ضئيل من القروض الكبيرة. فسقوف أسعار الفائدة تمنع مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية تكاليفها، مما يقلّص جانب العرض من الائتمان للفقراء.
٨. وظيفة الحكومة هي تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة. وليس بوسع الحكومات أبداً النجاح في تقديم خدمات الإقراض، ولكن يمكنها خلق بيئة السياسات المساندة اللازمة.
٩. الموارد المالية التي تتيحها الجهات المانحة ينبغي أن تكمّل رأس المال الخاص وألا تزاحمه. وينبغي على الجهات المانحة استخدام المنح والقروض وأدوات أسهم رأس المال المناسبة على أساس مؤقت لبناء قدرات مؤسسية لدى الجهات المقدمة للخدمات المالية، وتنمية البنية الأساسية المساندة، بالإضافة إلى مساندة الخدمات والمنتجات التجريبية.
١٠. نقطة الإعاقة الرئيسية هنا تتمثل في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء. وعلى الجهات المانحة تركيز المساندة التي تقوم بتقديمها على عملية بناء القدرات.
١١. التمويل الأصغر يحقق أفضل نجاح حين يقيس - ويفصح عن - نتائج أدائه. ولا تقتصر فائدة رفع التقارير على مساعدة أصحاب المصلحة الحقيقية لتقدير قيمة التكاليف والمنافع، بل إنه يؤدي أيضاً إلى تحسين الأداء. فمؤسسات التمويل الأصغر عليها وضع تقارير دقيقة ومقارنة عن أدائها المالي (مثلاً - تسديدات القروض واسترداد التكاليف) وأدائها الاجتماعي (مثلاً - عدد العملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم ومستوى فقرهم).

---

* منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، انضمت خمس مؤسسات إلى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ويبلغ عدد أعضاء المجموعة الاستشارية حالياً ٣٣ عضواً.

دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر

المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر

الطبعة الثانية، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

ثلاثون عاماً من الدروس المستفادة جرت ترجمتها إلى مشورةعمليه للوكالات والهيئات الإنمائية، والمؤسسات، والجهات الاستثمارية الاجتماعية والتجارية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، إلخ، التي تساعد على بناء أنظمة مالية تعمل لصالح الفقراء.

CGAP

© ٢٠٠٦ حقوق النشر محفوظة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي

جميع الحقوق محفوظة

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كلّها بدون إذن مخالفة للقوانين النافذة. علماً بأن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء تحث على نشر مؤلفاتها وتمنح التصريح اللازم فوراً.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433

موقع الإنترنت: www.cgap.org
بريد إلكتروني: cgap@worldbank.org
هاتف: +1.202.473.9594

جدول المحتويات

كيفية استخدام هذه المبادئ التوجيهية؟	v
توطئة	vii
موجز تنفيذي	viii
نشوء هذه المبادئ التوجيهية وتطورها	١
الجزء الأول: رؤيا الأنظمة المالية الشاملة الجميع	٣
الجزء الثاني: فهم احتياجات العملاء الفقراء	٧
الجزء الثالث: بناء أنظمة مالية شاملة للجميع	٩
المستوى الجزئي	٩
المستوى الوسيط	١٣
المستوى الكلي	١٦
الجزء الرابع: ضمان فعالية الجهات المانحة	٢٠
الجزء الخامس: قضايا غير محسومة	٢٥
مسرد المصطلحات	٣٠
المرفقات	٣٤
قراءات يُوصى بمطالعتها	٣٤
المؤشرات الأساسية للأداء المالي الخاص بالمؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد	٣٩
الأشخاص الذين قدموا معلومات تقييمية بشأن هذه المبادئ التوجيهية	٤٠

كيفية استخدام هذه المبادئ التوجيهية؟

تسعى هذه الطبعة من دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة إلى رفع مستوى الوعي بأفضل الممارسات، وتحسين فعالية العمليات التي تقوم بها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في مساندة التمويل الذي يشتمل الجميع ولا يستثنى أحداً. وتتناول هذه المبادئ التوجيهية على وجه التحديد المسألة الأساسية التالية: ما هو أفضل استخدام للدعومات المالية؟ وللإجابة على هذا السؤال، تقوم المبادئ التوجيهية بالاستفادة من الدروس المكتسبة على مدى الثلاثين عاماً الماضية فيما يتعلق بالأوضاع الأساسية اللازمة لنجاح التمويل الأصغر، ومن ثمّ تحولها إلى إرشادات وتوجيهات عملية قابلة للتنفيذ من أجل جهاز الموظفين في منظمات التمويل. وليس القصد هنا إملاء أو فرض طريقة واحدة لمساندة التمويل الأصغر، بل مساندة مجموعة متنوعة من المناهج والأولويات المتنوعة ضمن إطار من المبادئ الأساسية للممارسات السليمة.

الجمهور المستهدف

يتيح دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر إرشادات تشغيلية لموظفي الجهات المانحة والجهات الاستثمارية العاملة في الميدان وفي المقرات الرئيسية ممن يضعون تصورات وتصاميم البرامج المتعلقة بتحسين قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية وينفّذونها ويتابعونها بالرقابة. ويشمل ذلك: هيئات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وبنوك التنمية الإقليمية، والمؤسسات، والجهات الاستثمارية الاجتماعية والتجارية، إلى غير ذلك من المنظمات والجهات التي تقوم بتمويل أنشطة وعمليات التمويل الأصغر أو بإدارة برامجه لحساب جهات مانحة، من قبيل المنظمات الدولية غير الحكومية، ووحدات إدارة المشاريع، وبرامج تسهيلات الإقراض الرئيسية. وبالرغم من أن هذه المبادئ التوجيهية تناسب مجموعة واسعة النطاق من المنظمات التي تقوم بتمويل أنشطة وعمليات التمويل الأصغر، فإنها مازالت موجهة في الأساس إلى جمهور الجهات المانحة القائمة بإدارة الأموال العامة.

الهيكـــل

يشمل دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة خمسة أجزاء:

- الجزء الأول يعرض رؤيا جديدة للأنظمة المالية الشاملة للجميع التي تنجح مع الأغلبية من الفقراء ويناقش دور الجهات المانحة والجهات الاستثمارية (ص ٣).
- أما الجزء الثاني فيتناول احتياجات العملاء الفقراء من الخدمات المالية (جانب الطلب)، ويتيح دروساً مستفادة وإرشادات تشغيلية (ص ٧).

- أما الجزء الثالث، فيبحث في النظام المالي (جانب العرض)، ويتيح دروساً مستفادة وإرشادات تشغيلية على ثلاثة مستويات (ص ٩): المستوى الجزئي - (المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد وغيرها من المنظمات المقدمة للخدمات المالية)، والمستوى الوسيط (البنية الأساسية للأسواق)، والمستوى الكلّي (بيئة السياسات الملائمة ودور الحكومات).
- ويستطلع الجزء الرابع المبادئ الأساسية لتحسين فعالية عمل الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر (ص ٢٠).
- وأخيراً يصف الجزء الخامس خمس "قضايا غير محسومة" تتطلب المزيد من الخبرة العملية قبل أن يصبح من الممكن التوصّل إلى اتفاق في الرأي بشأنها (ص ٢٥).

للمزيد من المعلومات والمساندة

إن دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر هو وثيقة مرجعية للاستخدامات السريعة، وعليه، تم عن قصد صياغته في شكل مختصر. وسيطلب الكثير من مستخدمي هذه الوثيقة مزيداً من المعلومات، والأدوات التشغيلية، وربما التدريب حتى يمكنهم تنفيذ هذه الإرشادات بنجاح.

للحصول على شرح أكثر عمقاً عن دليل المبادئ التوجيهية هذا، والاطلاع على قراءات مرجعية، ودراسات حالات، وأدوات تشغيلية، وفعاليات تدريبية التي يُوصّى بمراجعتها، يرجى زيارة موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على شبكة الإنترنت: www.cgap.org/Direct. كما يشمل دليل المبادئ التوجيهية في نهايته مسرداً للمصطلحات، وقائمة بالقراءات التي يُوصّى بمراجعتها، والمؤشرات الأساسية للأداء المالي.

توطئـــة

قبل أكثر من ثلاثة عقود، قررت أن أتخلى عن وظيفتي كمسئول تنفيذي في إحدى المؤسسات، وأن انخرط في العمل في مجال التنمية. وجاء هذا القرار نتيجة لحدثين مأساويين في تاريخ بنغلاديش: الإعصار المدمر الذي ضرب بنغلاديش في عام ١٩٧٠، وحرب التحرير التي جاءت في أعقابه في عام ١٩٧١. ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن، أصبح تقليص الفقر من خلال تمكين الفقراء الشغل الشاغل والوحيد لي. لقد تعلمت و فهمت الكثير من خلال عملي مع الفقراء، لكن ليس هنالك من أمر أكثر وضوحاً لي من أن الفقراء، في بنغلاديش أو أي مكان آخر في العالم، لا ينبغي أن يظلوا على حالهم من الفقر إلى أبد الآبدين. فالفقراء يظلون على حالهم بسبب ضعفهم وقلة حيلتهم. وما إن يتم تمكينهم، فبوسعهم تغيير حياتهم، والتغلب على المصاعب التي تبدو مستحيلة.

لكن الناس لا يستطيعون تغيير حياتهم من تلقاء أنفسهم. وتتمثل إحدى الخطوات في هذا الصدد في تغيير المفهوم الراسخ لدى الفقراء من أنهم معوزين وفي حاجة للمساعدة إلى كونهم صناعاً فاعلين لتطورهم. فنحن بحاجة إلى العمل معاً داخل المجتمعات المحلية وعبر الحدود الوطنية، وتتحمل هيئات ووكالات التنمية الدولية في ذلك دوراً حاسم الأهمية.

وعلى مدى أكثر من ٣٠ عاماً خلال حياتي المهنية كممارس في مجالي التمويل الأصغر والتنمية، فقد رأيت مشاريع وإستراتيجيات تنموية يحالفها النجاح، وأخرى تنتهي بالفشل والإخفاق. ورأيت تصميمات خاطئة للمشاريع، وضعفاً في التنفيذ، ومبالغ كبيرة من الأموال المهدرة. لكني شاهدت أيضاً تحقيق انجازات عظيمة. فعندما تنجح التنمية، يمكنها أن تحدث تحولاً كبيراً في حياة الفقراء من خلال توفير رأس المال والمعرفه لتقليص الفقر وإتاحة الفرص.

وعليه، فما هو الرابط بين هذه المبادئ التوجيهية الموجزة وتحسين فعالية الهيئات والوكالات الإنمائية؟ لقد تمت صياغة دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر استناداً إلى تجارب وخبرات غنية تعكس دروساً مستفادة في الكثير من البلدان . لكن هذه التجارب والخبرات لن تكون ذات فائدة إلا إذا قام موظفو الجهات المانحة المتفانون باستخدام هذه المبادئ التوجيهية ـ ووضعها على المحك في أعمالهم اليومية. وكل شخص يعمل لدى إحدى هيئات التمويل يشكل مورداً لقوة غير عادية، ويمكن أن يكون عاملاً محفزاً على التغيير. فمن تصميم الإستراتيجيات إلى تنفيذ البرامج، يمكن لكل قرار مهما صغر حجمه في سلسلة تقديم المساعدات الإنمائية أن يحدث فرقاً.

وأنا أستحثكم على قراءة هذه المبادئ التوجيهية ووضعها موضع التنفيذ. وبالنظر إلى أن نطاق عملي مع الفقراء يمتد عبر بلدان آسيا وأفريقيا، فإنني أجد أن لتلك المبادئ التوجيهية صدى عاماً.

Fazle Hasan Abed

مؤسس ورئيس مجلس إدارة لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC)

موجــز تنفيذي

يسعى دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر إلى رفع مستوى الوعي بتلك الممارسات، وتحسين فعالية عمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها الجهات المانحة وجهات الاستثمار. وتستفيد هذه المبادئ التوجيهية من الدروس المكتسبة من ٣٠ سنة من تقديم المساندة، ثم تقوم بتحويلها إلى إرشادات عملية لموظفي الجهات المعنية. وهي تستند إلى رؤيا لمستقبل التمويل الأصغر التي عرّفها أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

رؤيا الأنظمة المالية الشاملة للجميع
عالم يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بقدرة دائمة على الحصول على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية ذات النوعية الجيدة، والتي تقوم بتقديمها أنواع مختلفة من المؤسسات من خلال طائفة متنوعة من الآليات المناسبة.

ولكي يتمكن الفقراء المتعاملون مع هذه المؤسسات من تحسين حياتهم، يتطلب الأمر وجود خدمات مالية سريعة الاستجابة تتعدى تقديم الائتمان لمؤسسات ومشاريع العمل الحرّ الصغرى. خدمات تتضمّن الإيداع، والتحويلات، والدفع، والتأمين. غير أن الخدمات المالية قد لا تكون الحل الأفضل أو الوحيد لجميع الفقراء. فالفقراء المعوزون غالباً ما يحتاجون إجراءات تدخلية تنموية أخرى كأنظمة الحماية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان.

من غير الممكن توسيع نطاق التمويل الأصغر على نحو مستدام إلا إذا تم إدماج الخدمات المالية للفقراء في الأنظمة المالية بصورة عامة. ويكمن الأمر الرئيسي لتحقيق فعالية الجهات المانحة والجهات الاستثمارية ذات التوجهات الاجتماعية في تكميل رأس المال الخاص، وفي تعجيل خطى وضع حلول مبتكرة بشأن الأسواق المحلية. وللتمويل الميسر (كالمنح والإقراض بأسعار تقل عن أسعار السوق) دور يسهم في بناء القدرات المؤسسية اللازمة للجهات المقدمة للخدمات المالية، وفي الإسهام في تطوير خدمات تجريبية (المستوى الجزئي)؛ ومساندة البنية الأساسية للسوق. كهيئات تقييم الجدارة الائتمانية، ومراكز المعلومات الائتمانية، وقدرات المراجعة والتدقيق (المستوى الوسيط)؛ وتشجيع بيئة السياسات الملائمة (المستوى الكلي).

وليس بإمكان جميع الجهات المانحة والجهات الاستثمارية العمل كما ينبغي على سائر مستويات النظام المالي. بل ينبغي على كل منها العمل بما لديها فيه ميزة نسبية. ويمكن لتلك الجهات استخدام العناصر الخمسة التالية من عناصر فعالية الجهات المانحة في تحديد نقاط قوتها و تحديد الشركاء الذين يكمّلون قدراتها، وهي: (١) وضوح الإستراتيجية، (٢) قدرات قوية لأجهزة الموظفين، (٣) المساءلة عن النتائج المتحققة، (٤) إدارة المعرفة، و (٥) الأدوات الملائمة.

مستويات النظام المالي ودور الجهات المانحة والجهات الاستثمارية

	مستوى النظام المالي	دور الجهات المانحة والجهات الاستثمارية
المستوى الجزئي	مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات المالية وغير المالية، منها: منظمات غير حكومية؛ وتعاونيات الادخار والتسليف؛ والبنوك المملوكة للدولة وللقطاع الخاص؛ وبنوك مكاتب البريد؛ ومنظمات المجتمعات المحلية التي يملكها الأعضاء؛ ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، مثل شركات التمويل أو التأمين؛ وغير ذلك من مقدمي الخدمات المالية (مقرضي الأموال، وتجار المنتجات الزراعية، الخ..). ويشكل المستوى الجزئي العمود الفقري للنظام المالي.	تدعيم الجهات المقدمة للخدمات المالية حتى تتمكن من تحقيق الاستدامة المالية، وهي شرط أساسي للوصول بتلك الخدمات إلى أعداد كبيرة من الفقراء، وتحقيق عائدات اجتماعية طويلة الأجل، ومساندة التجريب، وتوفير رأس المال اللازم لتوسيع انتشار المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد عندما يكون العرض من التمويل التجاري محدود.
المستوى الوسيط	مرافق البنية الأساسية والخدمات الخاصة بالأسواق المتاحة محلياً، ومنها: جهات المراجعة والتدقيق، وهيئات تقييم الجدارة الائتمانية، والشبكات والاتحادات، ومراكز المعلومات الائتمانية، وأنظمة التحويلات والمدفوعات، وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المقدمة للخدمات الفنية.	تدعيم قدرات الجهات الفاعلة على المستوى الوسيط، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها لتشمل عمليات وأنشطة التمويل الأصغر. وجعل التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من العمل العادي للمؤسسات المالية المعنية وليس تهميشه.
المستوى الكلي	قيام الهيئات والجهات الحكومية المختصة بتوفير بيئة ملائمة ومستقرة للاقتصاد الكلي والسياسات.	مساندة تحرير أسعار الفائدة، والحد من التضخم النقدي، وإخضاع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع للوائح التنظيمية التحوطية والإشراف. وينبغي على الجهات المانحة الامتناع عن مساندة الحكومات بتقديم الائتمان بشكل مباشر.

على الرغم من القدر الكبير من التعلّم عن كيفية تحقيق الفعالية في قطاع التمويل الأصغر، مازالت القضايا غير المحسومة كالتمويل في المناطق الريفية، وتطبيق التكنولوجيا، وقياس الأداء الاجتماعي، وغير ذلك، تتطلب المزيد من الخبرة العملية لتحديد ماهية الممارسات السليمة.

نشــوء و تطور المبــادئ التوجيهيــة

تنفق الجهات المانحة العامة مبلغاً يُقدّر بما بين ٨٠٠ مليون ـ بليون دولار أمريكي في السنة على أنشطة التمويل الأصغر. وتعتبر الجهات المانحة التمويل الأصغر نشاطاً ذا قيمة خاصة لأن قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية يمكن أن تساعد على تقليص الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.[1] علماً بأن هذه الأهداف تحدد نواتج تنموية ملموسة فيما يتعلق بعدد من أبعاد الفقر منها: تحسين مستويات الدخل، والرعاية الصحية، والتعليم، ومنظومة التنمية الدولية.

صدر أول دليل للمبادئ التوجيهية الخاصة بالجهات المانحة بعنوان "تمويل مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة: المبادئ التوجيهية لانتقاء الوسطاء ودعمهم" (المعروفة باسم "الكتاب الوردي") وهي مطبوعة اشترك في إعدادها في عام ١٩٩٥ كل من: مجموعة العمل التابعة للجهات المانحة المعنية بتنمية القطاع المالي، ولجنة الهيئات المانحة المعنية بتنمية مشاريع الأعمال الصغيرة لدى البنك الدولي.

وثبتت قيمة الكتاب الوردي مع مرور الزمن فيما يتعلق بتمويل مؤسسات التمويل الأصغر المتعاملة مع الأفراد. غير أن التمويل الأصغر هو قطاع يتسم بالديناميكية و قد شهد تطورات كبيرة منذ طباعة الكتاب الوردي. واليوم، يتزايد النظر إلى التمويل الأصغر على أنه جزء لا يتجزأ من النظام المالي ـ وليس على هامش هذا النظام. وهذا الإدراك لا يتيح فقط إمكانية لإحداث زيادة كبيرة في نطاق الوصول إلى الفقراء، بل يعني أيضاً مجموعة أوسع نطاقاً وأكثر تنوّعاً وتعقيداً من القضايا التشغيلية والمؤسسات.

يوجد توافق متزايد في الآراء عما يلزم لضمان دوام قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية من خلال مؤسسات مستدامة. فخبرة الجهات المانحة طوال ٣٠ سنة، ومشاركتها الفاعلة في الآونة الأخيرة وحوارها مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وغيرها، أدت إلى تمكين هذه الجهات المانحة ـ إلى جانب الجهات الاستثمارية ـ من تعلّم الكثير عما ينجح وما لا ينجح في مساندة الأنظمة المالية المحبّذة لمصالح الفقراء.

ومع ذلك، لا يزال هناك شوط طويل يجب قطعه على صعيدي التعلم والتطبيق. فمع افتقار معظم الفقراء إلى القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية، مازال التمويل الأصغر والتمويل الذي يتلقاه هذا القطاع من الجهات المانحة والجهات الاستثمارية دون الحد اللازم ليحقق القطاع اقصى إمكاناته. والواقع أن العمليات التي تقوم بها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية

---

[1] الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة هي ثمانية أهداف ينبغي تحقيقيها بحلول عام ٢٠١٥، وهي تستجيب للتحديات الإنمائية الرئيسية في العالم. وتلك الأهداف منبثقة عن الإجراءات والغايات التي وردت في إعلان الألفية الذي اعتمدته ١٨٩ بلداً، ووقعه ١٤٧ من رؤساء الدول والحكومات أثناء قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠

على أرض الواقع مازالت لا تجسّد الاتفاق في الرأي بشأن الممارسات السليمة الأساسية فيما بين الفنيين من بين موظفي الجهات المانحة. علاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من هذا التمويل تجري إدارته من قبل موظفين لا يتمتعون بخبرات محددة في مجال التمويل الأصغر أو التمويل بشكل عام. وهذا هو ما دفع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى تنظيم عملية تحديث للمبادئ التوجيهية للممارسات السليمة تتضمّن ما استجد من دروس مستفادة.[٢]

قامت عملية مراجعات الأقران للجهات المانحة للتمويل الأصغر ـ التي أطلقتها الجهات المانحة الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في عام ٢٠٠٢ ـ بمعالجة جماعية لفعالية المعونات من منظور الأنظمة والسياسات والإجراءات والحوافز الداخلية. وفي فبراير/ شباط ٢٠٠٤، قام رؤساء الهيئات السبع عشرة المشاركة في هذه العملية بمناقشة نتائجها وإبراز أهمية تحسين فعالية المعونات في بناء أنظمة مالية شاملة للجميع. كما اتفقوا على برنامج عمل لتصنيف الممارسات السليمة، وتطبيق نتائج عملهم المشترك بشأن فعالية المعونات في الميدان. ويبني دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر على هذا الالتزام الرفيع المستوى بالممارسات السليمة وتنسيق جهود الجهات المانحة، ويدمج الدروس المستفادة من سلسلة مراجعات الفعالية والمساءلة القطرية التي قادتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CLEARs) التي تقوم بتحليل مدى فعالية المعونة التي تقدمها الجهات المانحة في الميدان.

---

[٢] قادت لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التنفيذية للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عملية تشاورية نشطة، ضمت أعضاءً من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والأطراف المعنية من أصحاب المصلحة، لتحديث بيانات دليل المبادئ التوجيهية. ويذكر أن الإصدار الأول من تلك الوثيقة كان قد اعتمد في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤ من جانب أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، وجرى تعميمه على نطاق واسع بعدة لغات. وجرى حينئذ اختبار تلك المبادئ التوجيهية ميدانياً على مدى ١٨ شهراً. وشمل ذلك الاختبار إجراء مقابلات مع أجهزة موظفي الجهات المانحة لجمع معلومات وتعليقات تقييمية بشأن مدى ارتباط وفائدة تلك المبادئ التوجيهية. ويدمج الإصدار الثاني من تلك الوثيقة المقترحات التي تم تلقيها من أكثر من ٨٠ من مختلف الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة. للمزيد من المعلومات بشأن المعلومات التقييمية التي تم تلقيها، يرجى زيارة الموقع التالي: www.cgap.org/donorguidelines. أما أعضاء اللجنة الفرعية فهم: Brian Branch من المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، و Frank DeGiovanni من مؤسسة فورد، وDavid Stanton من وزارة التنمية الدولية البريطانية، وGabriela Braun من الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

الجزء الأول
رؤيا الأنظمة المالية الشاملة للجميع

الرؤيا

قال كوفي أنان، السكرتير العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣: " الواقع الصارخ هو أن معظم الفقراء في العالم مازالوا يفتقرون إلى القدرة على الحصول على خدمات مالية مستدامة، سواء في مجال الادخار أو الائتمان أو التأمين. ويتمثل التحدي الكبير الذي نواجهه في معالجة القيود التي تستبعد الناس من المشاركة التامة في القطاع المالي .... ومعاً، بوسعنا ومن الواجب علينا بناء قطاعات مالية تشمل الجميع تساعد الناس على تحسين حياتهم".

تلعب الخدمات المالية دوراً حاسما في تخفيف الفقر.

تلعب الخدمات المالية دوراً حاسما في تخفيف الفقر. فتوفير قدرة دائمة على الحصول على الخدمات المالية يمكن أن يساعد الفقراء على التحكم بحياتهم. وعند تطبيق الممارسات السليمة، يمكن للخدمات المالية أن تمكن الأسر الفقيرة من أسباب القوة، مما يسهّل لها ـ تخطي ضرورة التفكير فقط في البقاء على قيد الحياة والشروع في التخطيط للمستقبل، واقتناء الأصول المادية والمالية، والاستثمار في تحسين أساليب تغذيتها، وتحسين أحوالها المعيشية، وتحسين صحة وتعليم أطفالها. وبما أن من الممكن تقديم الخدمات المالية على نحو مستدام، من الممكن التمتّع بهذه المنافع حتى بعد انقضاء مدة البرامج المعنية التي تضطلع بها الحكومة المعنية أو جهات مانحة معنية.

قام أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على تحديد رؤيا بشأن مستقبل التمويل الأصغر من خلال عملية قامت على المشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وهي: عالم يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بقدرة دائمة على الحصول على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية ذات النوعية الجيدة، والتي تقوم بتقديمها أنواع مختلفة من المؤسسات من خلال طائفة متنوعة من الآليات المناسبة.

وتتضمّن الخدمات المالية للفقراء ـ الادخار، والائتمان، وخدمات التحويلات والدفع، والتأمين. وتشمل الجهات المقدمة: المنظمات غير الحكومية، وتعاونيات الادخار والتسليف، والبنوك المملوكة للدولة وللقطاع الخاص، وبنوك مكاتب البريد، ومنظمات المجتمعات المحلية التي يملكها الأعضاء، ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية ، كشركات التمويل أو التأمين، وغير ذلك من مقدمي الخدمات المالية مثل تجار المنتجات الزراعية. وتصنف المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة ما هو معروف فعلاً بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بالممارسات السليمة، ولذلك، فإنها توحد مجموعة المعارف التشغيلية بحيث يمكن أن تؤدي إلى بلوغ هذه الرؤيا.

ما هي الأنظمة المالية الشاملة للجميع؟

الأنظمة المالية الشاملة للجميع هي أنظمة متاحة للسواد الأعظم من السكان الذين يعيشون في بلد ما. وتسلم الرؤيا الجديدة الخاصة بالتمويل الأصغر بأنه من غير الممكن "إتاحة وسائل الوصول للجميع" إلا إذا تم إدماج الخدمات المالية الموجهة للفقراء على جميع مستويات النظام المالي الثلاثة: الجزئي، والوسيط، والكلّي.

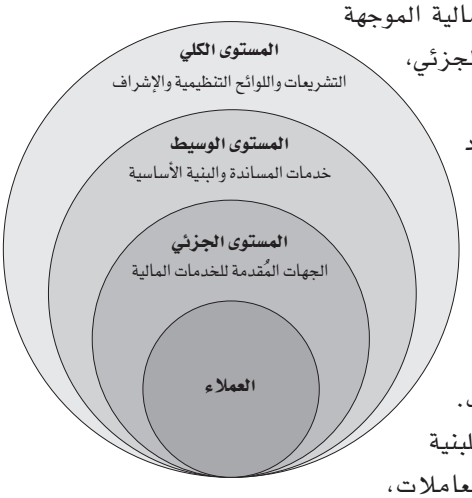

تُعتبر المؤسسات المالية التي تتعامل مع الأفراد والموردون الآخرون الذين يقدمون الخدمات مباشرة للعملاء العمود الفقري للأنظمة المالية الشاملة للجميع (المستوى الجزئي). وتشمل الأمثلة المؤسسات المالية وغير المالية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وشركات التمويل، والبنوك، وتعاونيات الادخار والتسليف، وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من توافر مرافق محليه للبنية الأساسية للأسواق بغرض تخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة الانتشار، وبناء القدرات، وتشجيع الشفافية بين المؤسسات المتعاملة مع الأفراد (المستوى الوسيط). وتتألف الجهات المقدمة للخدمات على المستوى الوسيط من: جهات التدقيق والمراجعة المالية، وهيئات تقييم الجدارة الائتمانية، والجمعيات أو الشبكات المهنية للجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد، ومراكز المعلومات الائتمانية، وأنظمة التحويلات والدفع ، وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المقدمة للخدمات الفنية، والمدربين. وأخيراً، تُعتبر بيئة الاقتصاد الكلي والسياسات الموائمة والمستقرة التي تقدمها الهيئات الحكومية المعنية والمختصة ضرورية لكي تكون ركيزة للنظام المالي المحبّذ لمصالح الفقراء. كما تُعتبر البنوك المركزية ووزارات المالية والهيئات الحكومية الأخرى على الصعيد الوطني الجهات الفاعلة الرئيسية على المستوى "الكلّي". ويمكن للمعنيين من أصحاب المصلحة على جميع المستويات، سوى على مستوى البنية الأساسية للأسواق أو المستوى الوسيط على وجه الخصوص، تخطي حدود الدولة المعنية ليشملوا أيضاً جهات فاعلة إقليمية أو عالمية.

يمكن للاندماج في النظام المالي أن يفتح الأسواق المالية أمام أغلبية الفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية.

وبصورة عامة، يتيح إدماج التمويل الأصغر في الأنظمة المالية زيادة القدرة على الحصول على رأس المال بالنسبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات للفقراء، وتحسين حماية مدخرات الفقراء وزيادة الشرعية القانونية والروح المهنية في هذا القطاع. ونتيجة لذلك، سيصبح بوسع عدد أكبر بكثير مما عليه الحال الآن من الناس الذين يعيشون في البلدان النامية، بما في ذلك عملاء أشدّ فقراً وأكثر بُعداً، الوصول إلى الخدمات المالية.

ويتوقف نجاح بناء أنظمة مالية شاملة للجميع على قدرة مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة على العمل معاً لتحسين الأوضاع القائمة، ومنها ـ البنية الأساسية، وسبل النفاذ إلى الأسواق، وتكنولوجيا الإنتاج، ومدى توفّر المعلومات بهدف تخفيض المخاطر وتخفيف حدتها. وقبل تصميم برنامج جديد أو الاستثمار في سوق جديدة، ينبغي على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية تقييم النظام المالي القائم (مثلاً ـ جانبا الطلب والعرض للخدمات المالية؛ والأطراف المعنية من أصحاب المصلحة والجهات المانحة والجهات الاستثمارية العاملة في

كل مستوى من مستويات النظام المالي؛ والقيود والفرص القائمة في بيئة السياسات، إلخ..) ولابد أن يكمل كل إجراء تدخلي جديد الإجراءات والتدابير الجاري تنفيذها، وينبغي أن يأخذ بالاعتبار الخلفية التاريخية والثقافية في البلد المعني، وذلك بغرض تعزيز مواءمة المشروع مع ظروف الطلب المحلي.

وقد يصعب إعداد جميع جوانب النظام المالي الشامل للجميع في البلدان كافة. فكما في كل مجال آخر من مجالات التنمية، فإن إحدى أهمّ نقاط الانطلاق تتمثل في الإطار القائم في البلد المعني. فعلى سبيل المثال، ستختلف نقطة البدء من أجل ترسيخ قدرة الفقراء الدائمة على الحصول على الخدمات المالية في البلدان التي أنظمتها المالية إما لا تقوم بوظائفها كما يجب أو غير موجودة أصلاً مقارنة بالبلدان التي لديها أنظمة مالية مزدهرة. وينبغي اعتبار النظام المالي القائم بعمله كما يجب شرطاً ضرورياً، ولو أنه بالتأكيد غير كافٍ، لضمان دوام قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية. وحتى في بعض البلدان التيً لديها أفضل الأنظمة المالية، فإن عدم المساواة في القدرة على الحصول على الخدمات المالية أمر قائم، وقد يكون من الضروري القيام بإجراءات تدخلية لعلاج إخفاقات السوق وتوسيع نطاق القدرة على الحصول على هذه الخدمات.

ما هو الدور الذي تلعبه الجهات المانحة والجهات الاستثمارية، وما تقدمه من دعم مالي؟

وكحد أدنى، تسعى هذه المبادئ التوجيهية إلى إنفاذ نوع من القسم الأبوقراطي بعدم "التسبّب بأضرار".

تلعب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية دوراً مهماً في مساندة نشوء التمويل الأصغر وتطوره. ولكن بما أن البرامج الإنمائية لا تجسّد بصورة دائمة التزام الجهات المانحة بالممارسات السليمة على أرض الواقع، فإنها لا تحقق دائماً الأثر المرغوب. ففي بعض الحالات، أدت هذه البرامج في الواقع إلى إلحاق الضرر بتطور الأنظمة المالية الشاملة للجميع، حيث أدت إلى تشويه الأسواق ومزاحمة المبادرة التجارية المحلية من خلال الأموال الرخيصة التكلفة أو المجانية. ولذا، فمن الضروري أن تدرك الجهات المانحة والجهات الاستثمارية أن دورهما ينبغي أن يقتصر على المساندة، وأن شركاءهما على أرض الواقع هم الذين يقومون فعلاً بتقديم الخدمات المالية. ويسعى دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة، على الأقل، إلى إنفاذ نوع من القسم الأبوقراطي (Hippocratic oath) من جانب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية تعلن فيه "التزامها بعدم التسبّب بأضرار".

وبينما يتطور التمويل الأصغر ويصبح أكثر تعقيداً، فإن مصادر تمويله تمر بنفس المرحلة من التطور. ويوجد اليوم الكثير من الجهات الممولة في مجال التمويل الأصغر تتراوح بين الوكالات الإنمائية العامة والجهات الاستثمارية الخاصة أو شبه الخاصة. وعلى النقيض مع الماضي، فإن الجهات المانحة والجهات الاستثمارية تلعب اليوم أدواراً مختلفة أمام بعضها البعض، و ايضا فيما يتعلق بالقطاع الخاص المحلي في البلدان التي تعملان فيها. وتعتمد القيمة المضافة لكل منهما على أدواتهما وثقافتهما ورسالتهما المؤسسية، وأوضاع المخاطر بهما، بالإضافة إلى جهاز الموظفين فيهما.

وفي الوقت الذي يتيح فيه الداخلون الجدد (المؤسسات الخاصة، وصناديق الاستثمار، والبنوك التجارية، إلخ..) المساندة، ينبغي على الجهات المانحة إعادة تقييم أوضاعها بصورة

مستمرة، وأن تكون على استعداد لسد الفجوات ـ مثلاً ـ توسيع نطاق قدرتها على الوصول وتعميقه ـ التي قد لا يتناولها النظام المالي الخاص بشكل تلقائي.

لدى الجهات المانحة العامة والمؤسسات الخاصة ـ التي تقدم تمويلاً في شكل منح ـ قدرة فريدة على تشجيع روح الابتكار في الأدوات وآليات التقديم من خلال البحوث والتطوير، وعلى إقامة الصلات والروابط مع مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة في النظام المالي، وتشجيع زيادة الشفافية والمنافسة بين الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد، وعلى بناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيما بالنسبة للجهات الناشئة التي تقدم الخدمات المالية للأفراد. وتتسم المؤسسات المالية الدولية والجهات الاستثمارية الاجتماعية ـ التي تقدم تمويلاً منضبطاً ومنظماً (يشمل القروض والاستثمار في أسهم رأس المال)، والتي تقترن في الغالب بالمساعدة الفنية ـ بالقوة على وجه الخصوص في بناء قدرات متينة للجهات المقدمة للخدمات المتعاملة مع الأفراد. ويمكن لبنوك التنمية الإقليمية التي تتمتع بصلات وروابط جيدة مع الحكومات في أحوال كثيرة أن تكون فعالة على مستوى السياسات. كما يمكن لالمؤسسات الخاصة التي تتمتع بموارد تمويلية مرنة أن تعمل في المشاريع الابتكارية العالية المخاطر، بما في ذلك السعي إلى استجلاء حلول وطنية أو إقليمية لنقاط الضعف التي تعاني منها البنية الأساسية للسوق (مثلاً ـ برامج البحوث العملية المتعددة الأقطار، ومعاهد التدريب، إلخ..).

ففي العديد من البلدان، ينبغي أن ينخفض الاعتماد على الدعومات المالية التي تقدمها الجهات المانحة والحكومات ـ بما في ذلك بنوك التنمية التي تمولها الحكومات ـ بالتناسب مع درجة بلوغ المؤسسات المالية المحلية التي تلبي احتياجات العملاء الفقراء مرحلة النضج. غير أنه لا تزال توجد حاجة للتمويل الميسر على جميع مستويات النظام المالي. وفي الوقت نفسه، فإن الكثرة لا تعني بالضرورة الأفضل عندما يتعلق الأمر بالدعومات المالية: فأكثر الإجراءات التدخلية فعالية لا يتطلّب في العادة مبالغ مالية كبيرة، بل يتطلّب مدخلات تقنية وبشرية مكثفة. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يتمثل الغرض من التمويل المدعوم في: مساندة التجريب؛ وسد الفجوات التي تغض أسواق رأس المال المحلية العادية الطرف عنها؛ وتخفيض المخاطر الحقيقية أو المتصوّرة وتكاليف معاملات الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي، ومعظمها من القطاع الخاص؛ وزيادة إشراك هذه الجهات بشكل تام في تلبية احتياجات الفقراء.

غير أنه ليس بوسع الجهة المانحة العمل بشكل حسن على جميع مستويات النظام المالي الثلاثة، بل ينبغي على كل من الإجراءات التدخلية ـ مهما كان المستوى المعني ـ تشجيع نمو هذا القطاع ككل. كما أن دور الجهات المانحة على مختلف المستويات يتوقف على مرحلة تطور النظام المالي الأكبر. ومن بين التحديات الأساسية التي تواجه الجهات المانحة والجهات الاستثمارية كيفية نشر مجموعة الأدوات التي تحت تصرفها بما يحقق أفضل المساندة لظهور الأنظمة المالية الشاملة للجميع.

لا تزال توجد حاجة للتمويل الميسر على جميع مستويات النظام المالي.

الأنظمة المالية الشاملة للجميع والآليات القطرية

يتزايد انخراط الجهات المانحة العامة مع حكومات البلدان في إدماج إصلاحات القطاع المالي- التي تشمل تعميق الأسواق المالية - في آليات على الصعيد القطري، مثلاً برامج تقييم القطاع المالي، ووثائق إستراتيجيات تخفيف الفقر، والمناهج الشاملة لقطاعات بأكملها، ومساندة الموازنات.

وعلى الجهات المانحة الأكثر انخراطاً في هذه الإصلاحات- كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى المتعددة الأطراف - إبراز القدرة على الحصول على الخدمات المالية ضمن هذه الأطر الأوسع نطاقاً. والأمر متروك لتلك الجهات المانحة، وغيرها، العاملة من خلال الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة في البلدان المعنية كالحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعظيم ترابط الأنشطة المتعلقة بالتمويل الأصغر ضمن الصورة الأكبر، وذلك باستخدام المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة في هذه المطبوعة.

وتُعتبر مراجعات الفعالية والمساءلة القطرية (CLEARs) التي تجريها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إحدى هذه الآليات التي يمكنها مساعدة الجهات المانحة على تصميم إجراءات تدخلية تستند إلى الميزة النسبية لكل منها حتى تعمل بصورة أكثر فعالية في الميدان. وقد يكون من بين نواتج هذه العملية على صعيد البلد المعني وضع مدونة لقواعد السلوك (code of conduct) فيما بين الجهات المانحة والجهات الاستثمارية الدولية لبلدان محددة.

ليس بوسع الجهة المانحة العمل بشكل حسن على جميع مستويات النظام المالي الثلاثة.

الجزء الثاني
فهم احتياجات العملاء الفقراء

حققت أوساط العاملين في مجال التمويل الأصغر خطوات كبيرة في تعلّم كيفية استخدام الفقراء للخدمات المالية وأثر هذه الخدمات على حياتهم.[٣] أما النماذج الأولى من عمليات تقديم خدمات التمويل الأصغر فكانت في معظمها مدفوعة باعتبارات جانب العرض، مع التأكيد على محاكاة منهجيات ائتمان وتسليف محددة. ويتزايد الإدراك أنه لكي تكون الخدمات المالية للفقراء فعالة يجب أن تكون مدفوعة باعتبارات السوق، وبذلك تستجيب لاحتياجات العملاء.

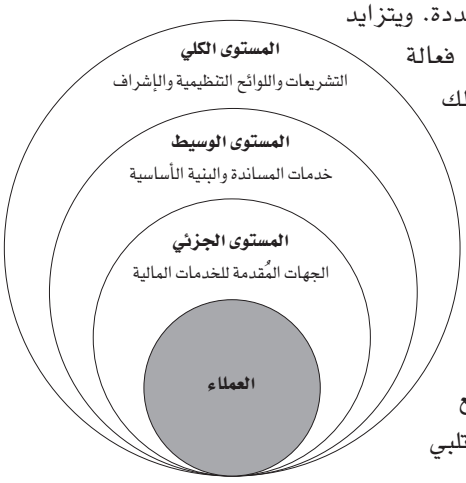

وبصفة عامة، لا تتعامل الجهات المانحة والجهات الاستثمارية مباشرةً مع العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر (ولو أن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية قد تفعل ذلك). ولكن من المهمّ أن يفهم الموظفون التابعون للجهات المانحة والجهات الاستثمارية واقع الفقراء المالي وذلك لكي يتأكدوا من أن المشاريع تلبي على الدوام طلب العملاء.

يوجز هذا الجزء بعض الدروس الرئيسية التي تم تعلمها عن العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر. والعديد من هذه الدروس غير بديهي ويطعن في صحة معتقدات راسخة (البعض قد يسميها أساطير) عن الفقراء.

- فهم الواقع المالي للفقراء
- تمكين الجهات الشريكة من الاستجابة لطلب السوق
- تشجيع الخدمات المالية الأخرى، إلى جانب التسليف

[٣] لا يسعى دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة إلى وضع تعريف للفقراء. بل هو يسعى لتغطية كامل نطاق الأشخاص المستبعدين حالياً من القدرة على الحصول على الخدمات المالية. وينبغي على كل جهة شريكة تحديد الفئة الخاصة بها من المتعاملين الحاليين أو المحتملين في مجال التمويل الأصغر.

الدروس المستفادة

لكي تكون الخدمات المالية للفقراء فعالة يجب أن تكون مدفوعة باعتبارات السوق، وبذلك تستجيب لاحتياجات العملاء

- يحتاج العملاء الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وهم على استعداد للدفع مقابلها (مثلاً – الائتمان، والادخار، والتحويلات النقدية، والدفع، والتأمين) وليس فقط إلى قروض لمشاريع الأعمال الصغرى.
- الفقراء، وحتى شديدي الفقر، يدّخرون. وغالباً ما تكون مدخراتهم غير رسمية إما عينية أو بطرق أخرى غير آمنة نسبياً (مثلاً ـ حيوانات أو مجوهرات أو نقود توضع تحت الفراش).
- ضرورة أن تكون الخدمات المالية الموجّهة للفقراء مستجيبة لاحتياجات العملاء، وليست مدفوعة باعتبارات جانب العرض. كما أن محاولات استيراد طرق منهجية من بلدان أخرى أسفرت عن نتائج متباينة.
- المؤسسات المالية والجهات الأخرى التي تقدم الخدمات المالية، وليس الجهات المانحة والجهات الاستثمارية، هي أفضل من يفهم احتياجات العملاء ومن يحدد الخدمات الملائمة لهم لأنها على صلة يومية مباشرة مع العملاء الفقراء.
- القدرة الاستيعابية للفقراء المعوزين على الاستدانة محدودة جداً، ولا يتوافر لديهم أي دخل في أحوال كثيرة لسداد القروض المستحقة عليهم. ولذلك، فإن الائتمان الأصغر قد لا يكون الحل الملائم بالنسبة لهم. وبالمثل، فإن الائتمان الأصغر قد لا يكون ملائماً لكل وضع (مثلاً ـ إعادة توطين اللاجئين).
- برامج شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة والاستثمارات في البنية الأساسية وتكنولوجيا الإنتاج تتيح للمعوزين والضعفاء جداً بدائل أفضل لهم من الائتمان الأصغر (مثلاً ـ برامج الأمن الغذائي، والعمالة بأجر في مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم).
- مبادرات حماية المستهلكين (مثلاً ـ ضمان شفافية الإفصاح عن الخدمات المالية، والتثقيف بالشؤون المالية) يمكن أن تحمي عملاء التمويل الأصغر من جشع المقرضين المحتالين.

المبادئ التوجيهية التشغيلية

- ضرورة التحقق من أن الائتمان ضروري بالفعل لتحقيق الأهداف التي وضعتها الجهة المانحة المعنية، ولاسيما في المشاريع التي ليس التمويل الأصغر من بين مكوّناتها الرئيسية. فالمشاريع التي تمولها الجهات المانحة العامة غالباً ما تفترض وجود حاجة للائتمان حين تكون القيود والعوائق الرئيسية في موضع آخر (مثلاً – ضعف البنية الأساسية، وسوء تكنولوجيا الإنتاج، ومحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق) والخدمات الأخرى المالية أو غير المالية أكثر ملاءمة. وغالباً ما يتمّ إغفال الترتيبات المالية غير الرسمية أثناء وضع تصاميم مشروع ما. وفي بعض الحالات، قد تكون المساندة بتقديم خدمات الادخار أو التأمين أكثر ملاءمة من خدمات الائتمان.

- عدم استخدام الائتمان الأصغر كآلية لتحويل الموارد فقط للفئات التي تعتبر عالية المخاطر. فقد تكون هناك طرق أخرى أكثر كفاءة لأغراض تحويل الموارد (مثلاً - برامج شبكات الأمان للفئات شديدة الضعف والأكثر تعرضاً للمعاناة). فالبرامج التي توجه الائتمان لفئات محددة دون تطبيق الممارسات السليمة قد تضعف الانضباط المالي، مما يؤدي إلى تدني معدلات سداد العملاء للمبالغ التي اقترضوها، والتأثير سلباً على دوافع العملاء وثقتهم، وبالتالي انهيار المؤسسة المالية المعنية.
- اتخاذ العناية الواجبة لضمان أن لدى الجهات المقدمة للخدمات المالية قدرات مؤسسية كافية والتزاماً قبل العمل على تطوير الأدوات والمنتجات، وعدم دفع المؤسسات المالية لتطوير خدمات تؤدي إلى أعباء تزيد على طاقتها.
- إتاحة تمويل يتسم بالمرونة لتغطية تكاليف الأبحاث وتطوير وتحسين الأدوات والمنتجات، والمساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، مع تمكين الشركاء من استحداث خدمات مالية مبتكرة وآليات تقديمها. ويشمل هذا العمل - الذي ينبغي تمويله عن طريق المُنح - **أبحاثاً عن الأسواق** تقوم بها المؤسسات المالية أو جهات أخرى فاعلة في السوق تساعد على تحسين فهم سلوكيات الفقراء وأفضلياتهم فيما يتعلق بالخدمات المالية.
- **مساندة** تدابير حماية المستهلكين التي تستهدف وقاية الفقراء من جشع المُقرضين المحتالين. ويشمل نطاق التدابير الإفصاح الواضح عن التكلفة الحقيقية لعملية الإقراض، وتقديم الإرشادات بشأن ممارسات المقرضين، وآليات معالجة الشكاوى والمنازعات، وتثقيف المستهلكين والتوعية المالية.

الجزء الثالث
بناء أنظمة مالية شاملة للجميع

يصف هذا الجزء الدروس المستفادة ويعرض مبادئ توجيهية عملية لمساندة التمويل الأصغر على المستوى الجزئي (المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد)، والمستوى الوسيط (البنية الأساسية للأسواق المالية)، والمستوى الكلّي (بيئة السياسات) من النظام المالي. ومن الضروري العمل على جميع المستويات الثلاثة لتلبية الطلب على الخدمات المالية المتنوعة بين الأعداد الغفيرة من الفقراء الذين مازالوا خارج نطاق النظام المالي في الوقت الحالي.

المستوى الجزئي: تشجيع المؤسسات القوية المتعاملة مع الأفراد[٤]

للجهات المانحة العامة والمنظمات غير الحكومية الدولية تاريخ طويل من مساندة تقديم الائتمان لفئات مستهدفة محددة. كما أنها مازالت تساعد في بناء مؤسسات تمويل أصغر، بصورة رئيسية (دون الاقتصار على) المنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم خدمات الائتمان الأصغر.

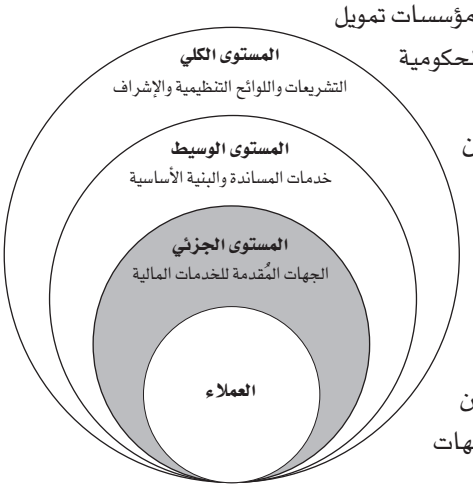

إن نطاق أنواع المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد والتي يمكن أن تقدّم الخدمات للفقراء أوسع نطاقاً بكثير من المنظمات غير الحكومية، وهي تشمل البنوك التجارية المملوكة للدولة وللقطاع الخاص، وبنوك التوفير ومكاتب البريد، واتحادات الائتمان التعاوني، وتعاونيات الادخار والتسليف، ومنظمات المجتمعات المحلية التي يملكها الأعضاء، ومؤسسات وساطة مالية أخرى غير مصرفية كشركات التمويل أو التأمين. علاوة على ذلك، فإن المؤسسات غير المالية، كتجار المنتجات الزراعية، هي من الجهات المهمة في بعض الأحيان في تقديم الخدمات المالية.

- عدم مزاحمة مصادر التمويل المحلية
- تشجيع التعاون فيما بين المؤسسات
- مساندة التخصص

مازال الافتقار إلى القدرات القوية المختصة بالتعامل مع الأفراد يشكل عائقاً رئيسياً أمام تقديم الخدمات المالية إلى أعداد كبيرة من الفقراء، ولاسيما في المناطق الريفية.

[٤] على المستوى الجزئي، يستفيد دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة فائدة كبيرة من الكتاب الوردي الصادر في عام ١٩٩٥. والواقع أن الكثير من إرشادات الكتاب الوردي مازالت صحيحة بالنسبة للمستوى الجزئي، ولاسيما بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية كالمنظمات غير الحكومية ومنها التي تحولت إلى مؤسسات وساطة مالية مرخصة.

وعلى الرغم من وجود اتفاق عام فيما بين الجهات المانحة والجهات الاستثمارية على ضرورة مساندة مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات، فمازال الجدل محتدماً حول ما إذا كان على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية انتقاء "المؤسسات الرابحة" ومساندة المؤسسات الواعدة على أساس فردي، أو ما إذا كان عليها تمويل بناء قدرات أوسع نطاقاً وخدمات أخرى إلى طائفة متنوعة من المؤسسات. علماً بأن بعض الجهات المانحة تتبع كلتا الإستراتيجيتين. وفي كل من هاتين الحالتين، على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية عدم مزاحمة السوق. وينبغي توخي العناية لتشجيع التخصّص بين المؤسسات المالية ولمساندة التعاون فيما بينها، وفي الوقت نفسه تشجيع المنافسة (أو على الأقل تفادي السلوك المناوئ للمنافسة). وتشير الدروس والإرشادات التي يتضمنها هذا الجزء بصورة رئيسية إلى مساندة كل من الجهات التي تقدم الخدمات المالية، بينما يتيح الجزء الخاص بالمستوى "الوسيط" إرشادات بشأن الإجراءات التدخلية التي تساند مؤسسات متعددة في الوقت نفسه.

الدروس المستفادة

بغض النظر عن الإستراتيجية المتبعة، على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية تكملة السوق وعدم مزاحمة الآخرين.

- مازال الافتقار إلى القدرات القوية المختصة بالتعامل مع الأفراد عائقاً رئيسياً أمام تقديم الخدمات المالية إلى أعداد كبيرة من الفقراء، ولاسيما في المناطق الريفية.
- مكوّنات الائتمان التي تمثل مُدخلات في مشاريع أكبر حجماً متعددة القطاعات للجهات المانحة غالباً ما يكون أداؤها سيئاً. إذ من الشائع توقف تلك المكونات بعد انتهاء المشروع المعني، ولذلك فإنها لا توفر سبيلاً دائماً للوصول إلى الخدمات المالية.
- يتطلب الأمر مجموعة واسعة من الجهات الوطنية المقدمة للخدمات المالية و غير المصرفية للوفاء باحتياجات الفقراء، شاملة مؤسسات لديها قدرات قائمة لأغراض نطاق الوصول الواسع كالبنوك التجارية ومنافذ البريد. علماً بأن التخصّص يتيح للمؤسسات المختلفة خدمة احتياجات متميزة في السوق.
- نوعية الملكية ونظام الحوكمة (الإشراف على الادارة) من بين العوامل الحاسمة الأهمية لنجاح الجهات المقدمة للخدمات المالية.
- الجهات المانحة العامة ليست عادة مالكة جيدة للمؤسسات المالية، ونادراً ما تكون لديها الخبرة الملائمة والقدرات اللازمة لإتاحة إشراف كاف من جانب مجلس الإدارة. ومع ذلك، فلدى بعض المؤسسات المالية والجهات الاستثمارية الدولية التي تستثمر في أسهم رأس المال في المؤسسات المالية موظفون يتمتعون بخبرة ودراية عملية للعب أدوار مفيدة في الملكية ونظام الحوكمة.

- الاستدامة المالية تعتبر ضرورية للوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء وتحقيق عائد اجتماعي طويل الأمد. وهذا يعني - بين أمور أخرى - تقاضي أسعار فائدة متسقة مع الاسترداد الكامل للتكاليف من أجل ضمان الربحية والنمو. ومع مرور الزمن، تقوم المنافسة والكفاءة المُحسنة وزيادة المساءلة عن النتائج بدفع التكاليف (ومن ثم أسعار الفائدة) إلى الهبوط.
- ويتوقف الوقت اللازم لتحقيق الاستدامة المالية على السياق القطري، وأوضاع السوق المحلية، وهيكل رأس المال للجهة المقدمة للخدمات المالية للأفراد، والعملاء الذين يتم تقديم الخدمات لهم. وتشير الشواهد إلى تحقيق المؤسسات المنشأة حديثاً الاستدامة المالية بوتيرة أسرع كثيراً من الجيل السابق من المؤسسات المالية، بالرغم من أن بعض المؤسسات مازالت تستغرق ما بين ٥ – ١٠ سنوات لبلوغ هذه النقطة. ومن المهمّ للجهات المانحة تحديد مدة زمنية لكل مؤسسة لتشجيع الاستخدامات الأكثر فعالية للدعم المالي الذي تتيحه.
- تظهر صناديق القروض التي تديرها المجتمعات المحلية المستندة إلى الادخار تحقيق نتائج واعدة، لكن الصناديق التي يتم تمويلها من مصادر خارجية عن طريق ضخ رأس المال من جهة مانحة دائماً ما تخفق في تحقيق الاستدامة، ويرجع السبب في العادة إلى تدني معدلات السداد.
- تحسين كفاءة عمليات التمويل الأصغر يعني زيادة نوعية الخدمات وتخفيض تكاليفها بالنسبة للفقراء. ويمكن للمؤسسات زيادة مستوى الكفاءة ومن ثم تخفيض التكاليف عن طريق الاستثمار في أنظمة جيدة النوعية لمعلومات الإدارة وتحسين التكنولوجيا المعنية، وتدريب الموظفين تدريباً جيداً.
- بناء الأطر المؤسسية يتطلّب التزاماً طويل الأمد من جانب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية المعنية. وينبغي أن يكون هذا الالتزام متوازناً بمدة زمنية محددة بالنسبة للمساندة التمويلية. أما المساعدة التقنية غير المنهجية والانسحاب المفاجئ، مقارنة بالالتزام الإستراتيجي الطويل الأمد، قد يخفق في بناء القدرات المحلية اللازمة. غير أن الاعتماد الطويل الأمد على الجهات الأجنبية المقدمة للخدمات التقنية نادراً ما يؤدي إلى بناء قدرات محلية، بل قد يحل محلها.
- إذا لم يقم مقدمو الخدمات المالية بالأستخدام الصحيح للمُنح والقروض الممنوحة لهم بأسعار فائدة مدعومة والضمانات المفرطة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقويض أو مزاحمة أسواق رأس المال التجاري الوطني أو الدولي و/أو المدخرين المحليين.

المبادئ التوجيهية التشغيلية

- إيجاد مؤسسات تشارك الجهة المانحة المعنية أو الجهات الاستثمارية رؤيتها فيما يتعلق بتخفيض أعداد الفقراء وبناء الاستدامه، بدلاً من فرض رؤيا خارجية أو استهداف فئة اجتماعية محددة.

- مواءمة التمويل مع مرحلة التطوّر المؤسسي للجهة المقدمة للخدمات المالية المعنية. ومن الضروري هيكلة الاحتياجات من المساندة وفقاً للاحتياجات المحددة لمختلف مراحل التطوّر (مثلاً ـ مرحلة البدء والنمو، إلخ..). مع مراعاة عدم مساندة المؤسسات التي تتطلب أدوات وقدرات ليس بإمكان الجهة المانحة أو الجهة الاستثمارية المعنية تقديمها بفعالية أو استئجارها.
- ينبغي على الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد، وليس الجهات المانحة والجهات الاستثمارية، قيادة القرارات الإستراتيجية والتنفيذية فيما يتعلق بأنشطة تقديم الخدمات المالية. فالمساندة المقدمة إلى المؤسسات المالية يجب أن تكون مدفوعة باعتبارات جانب الطلب، على أن يتولى زمام المبادرة مديرو المؤسسات المعنية، **وليست الجهات المانحة أو الجهات الاستثمارية**.
- المساندة التدريجية للجهات المقدمة للخدمات المالية لتصبح صناديق تجارية وسيطة و/أو صناديق إيداع (حين يسمح القانون المعني بذلك) دون الحلول محل الأسواق المحلية لأسهم رأس المال أو القروض. ولكن ينبغي تفادي تشجيع المنظمات غير الحكومية على التحوّل إلى مؤسسات مالية رسمية ما لم تكن لديها إمكانات كافية لذلك. وعلى الجهات المانحة والجهات الاستثمارية تحليل تكاليف ومنافع عملية التحوّل هذه بهدف تحديد مدى ملاءمة مساندة هذه العملية الطويلة والمضنية.
- مساندة المنظمات غير الرسمية القائمة على العضوية (مثلاً ـ تعاونيات الادخار والإقراض، الخ..) التي لها سجل أداء في تقديم خدمات مالية ذات نوعية بشكل مستدام إلى عملائها. مع ضرورة تجنب تقديم تسهيلات ائتمانية إلى هذه المؤسسات التي قد تقوض التوازن بين المدخرين والمقترضين بها.
- السماح للجهات المقدمة للخدمات المالية بوضع سياسات التسعير الخاصة بها، وتشجيعها على مراعاة الشفافية بشأن هذه الأسعار. وتجنب، مثلاً، إرغام الجهات المقدمة للخدمات المالية على أن تتقاضى من العملاء معها أسعار فائدة على القروض أدنى من أسعار السوق (أو أسعار أدنى من الأسعار الضرورية لتغطية التكاليف في الأمد المتوسط).
- إجراء التقييم الدقيق للجهات المقدمة للخدمات المالية، مع النظر إلى عوامل مثل الرؤيا، والرسالة، والإستراتيجية، وهيكل الملكية، ونظام الإدارة و الحوكمة، وقدرات الموارد البشرية، ونوعية و تنوع الخدمات، ونطاق الوصول، والكفاءة، والأداء المالي، ومدى سلامة حوافظ استثماراتها.

- إيلاء اهتمام خاص لقضايا نظام الحوكمة، ومنها تكوين مجلس الإدارة، وإدارة شؤون المخاطر، والمسؤولية الائتمانية، والشفافية واحتمال تعارض المصالح. ومن الضروري التأكد من وجود ضوابط وتوازنات ملائمة بين جهاز الإدارة ومجلس الادارة، والتأكد من وجود لجان أساسية منبثقة عن مجلس الإدارة (مثلاً ـ لجنة المراجعة، ولجنة المستحقات، ولجنة الاستثمار). ولشكل الملكية ونظام الحوكمة أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي يملكها أعضاؤها مثل تعاونيات الادخار والتسليف.
- استخدام التمويل المستند إلى الأداء:[٥]

- استخدام **العقود المستندة إلى الأداء** مع تحديد أهداف الأداء المتفق عليها (شاملة إستراتيجيات الخروج).
- تضمين بضع مؤشرات أساسية بهدف تتبّع الأداء (مثلاً ـ نطاق الوصول العام، ونطاق الوصول إلى الفقراء، ونوعية حوافظ القروض والاستثمارات، والربحية/الاستدامة، والكفاءة). أضف إلى ذلك تفادي تحميل المؤسسات المالية أعباء مؤشرات أكثر من اللازم.
- ضرورة ربط تجديد أو استمرار المساندة بتحقيق أهداف أداء واضحة وذات مغزى.
- ضرورة الاستعداد للخروج من المؤسسات التي لا يكون أداؤها حسبما تم الاتفاق عليه، إما بوقف شرائح المساندة اللاحقة أو طلب استرداد التمويل السابق (عند الإمكان).
- الوفاء بمسؤوليات الجهات المانحة والجهات الاستثمارية بمقتضى العقد المعني (مثلاً ـ وضوح أنماط التمويل، الدفع في الوقت اللازم، والاستجابة الفورية للتقارير).

- **تشجيع الشفافية والمساءلة**

- اشتراط رفع تقارير مالية منتظمة تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، واللوائح التنظيمية الوطنية المعمول بها، ووثيقتي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادرتين بعنوان: "المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر"، و"التعريفات الخاصة بالمصطلحات والنسب والتعديلات المالية المختارة للتمويل الأصغر" *(Definitions of Selected Financial Terms, Ratios, and Adjustments for Microfinance)*.
- التأكد من **اتساق** شروط رفع التقارير مع التقارير اللازمة للمديرين وأجهزة الحوكمة والجهات المانحة والجهات الاستثمارية الاخرى وجهات الإشراف الأخرى.
- تشجيع **تقييمات الأداء و التصنيف** التي تقوم بها أطراف أخرى لمؤسسات التمويل الأصغر للتمكين من اتخاذ قرارات تمويلية سديدة، ومساعدة هذه المؤسسات على تحليل و تحسين عملياتها.

---

[٥] انظر الملحق ٢ للاطلاع على عينة من المؤشرات التي يمكن للجهات المانحة استخدامها في تتبع الأداء، والكتاب الصادر عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بعنوان: التعريفات الخاصة بالمصطلحات والنسب والتعديلات المالية المختارة للتمويل الأصغر(Definitions of Selected Financial Terms, Ratios, and Adjustments for Microfinance)، ووثيقة: المبادئ التوجيهية المتق عليها بشأن التمويل الأصغر (واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٣).

- حين يتم وضع طرق فعالة من حيث التكاليف لقياس الأداء الاجتماعي، وحين يكون الأداء الاجتماعي من بين الأهداف الأساسية للجهة المانحة أو الجهة الاستثمارية و كذلك لمؤسسة التمويل الأصغر المعنية، فينبغي حينها تضمين نظام قياس الأداء تدابير للرصد المنتظم للأداء الاجتماعي.[٦]

- بناء إستراتيجيات خروج تحدّد في العقود والمنح مدة العلاقة من بداية المشروع المعني، ويشمل ذلك إطاراً زمنياً لتحقيق الاستدامة المالية. وبالنسبة للجهات المانحة والجهات الاستثمارية التي تستخدم أدوات ـ مثل الاستثمار في أسهم رأس المال، فإن مسألة الخروج لا يتم طرحها بالطريقة ذاتها. إذ من غير المطلوب من الجهات الاستثمارية التي تقوم بالاستثمار في أسهم رأس المال أن تحدد إستراتيجية الخروج الخاصة بها في هذه المرحلة المبكرة.
- مساندة تحسين الكفاءة (تبسيط الإجراءات، وإدخال تكنولوجيات جديدة، الخ...)، **وهياكل نظام الحوكمة والتعلّم** بهدف تخفيض التكاليف من أجل العملاء الفقراء. وعلى الجهات المانحة مساندة تطوير ادوات موحّدة من أجل التوقعات المالية وتطوير المنتجات.
- تقبّل مستوى من المخاطرة المحسوبة مع مؤسسات واعدة غير مجرّبة لديها إمكانية الوصول إلى عدد كبير من العملاء المحتملين ممن لا يتم تقديم الخدمات لهم، أو تتيح خدمات أقل توفراً (مثلاً ـ الادخار والتأمين). وضرورة قيام جهات التمويل التجاري التابعة للقطاع الخاص بمساندة أقوى المؤسسات التي لديها القدرات اللازمة لاستيعاب الاستثمارات بأسعار السوق. وينبغي على المؤسسات الممولة التي تحظى بمبالغ كبيرة من الدعم الحكومي أو أموال المنح، أن تأخذ قدر أكبر من المخاطر لبناء الجيل القادم من المؤسسات القوية، ومساندة تطوير وتجريب المنتجات، وتوسيع نطاق الوصول إلى فئات السكان التي لا تحصل على خدمات كافية.
- ضرورة أن تكون أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمؤسسات المالية بالأسعار التجارية أو قريبة منها بهدف تفادي تقويض حوافز تعبئة الإيداعات أو الاستفادة من مصادر رأس المال المحلية. ويجوز للجهات المانحة والجهات الاستثمارية تحديد أسعار فائدة أدنى على القروض لمساعدة المؤسسات المالية على خدمة المناطق قليلة السكان أو التي يصعب الوصول إلى سكانها، وذلك طالما أن هذه المؤسسات تتقاضى أسعاراً تمكّنها من تغطية جميع تكاليفها.
- عدم تقديم قروض وضمانات إلا حين تكون المؤسسات المالية غير قادرة على اجتذاب رأس مال كاف وملائم من أسواق رأس المال المحلية أو الدولية، أو إلا لسد فجوات في التمويل على الأمدين المتوسط والطويل (أي حين لا تتوفر أموال متوسطة إلى طويلة الأجل في الأسواق المحلية).
- هيكلة أدوات الضمان (مثلاً ـ ضمانات للبنوك المحلية والتي تعيد إقراض المبالغ لمؤسسات التمويل الأصغر) مع حوافز لإقامة صلات دائمة بين الطرفين المعنيين، وذلك بغرض زيادة رغبة البنوك المحلية في الإقراض غير المضمون في المستقبل. ويعتبر تقاسم المخاطر مع البنك المعني أمراً أساسياً لضمان أن المبالغ المخصصة للتمويل الأصغر في الأمد المتوسط تفوق المبلغ الذي يُتاح بدون ضمان.

---

[٦] حتى منتصف عام ٢٠٠٦، كانت هناك العديد من الجهود الرامية إلى تعريف مؤشرات الأداء الاجتماعي والأثر الملائمة بالنسبة للتمويل الأصغر (انظر الملحق ١ للاطلاع على المزيد من المعلومات).

- الإلغاء التدريجي للمُنح والقروض المقدمة بأسعار فائدة مدعومة حين تصبح أسواق رأس المال التجاري المحلية و/أو الدولية والمدخرون المحليون مصادر رأس مال سليمة وقابلة للاستمرار بالنسبة للمؤسسة المالية المعنية.
- تشجيع العلاقات والصلات الممكنة فيما بين مختلف أنواع الجهات المقدمة للخدمات المالية بهدف زيادة نطاق الوصول، وإتاحة مزيج واسع النطاق من المنتجات إلى العملاء. وتشمل الأمثلة على ذلك: التعاون بين المؤسسات المالية الرسمية وأشكال متعددة من المؤسسات المالية غير الرسمية والأصغر حجماً، والروابط بين المؤسسات المالية والجهات غير الرسمية التي تقدم خدمات مالية كباعة التجزئة وموزّدي المستلزمات الزراعية. و كذلك تشجيع عمليات الدمج في البلدان التي لديها عدد كبير من المؤسسات المالية مقارنة بحجم الطلب في السوق.

المستوى الوسيط: مساندة البنية الأساسية للسوق

يشير مصطلح المستوى الوسيط بصفة عامة إلى البنية الأساسية للنظام المالي وإلى الخدمات المساندة التي تحتاج إليها الجهات المقدمة للخدمات المالية على المستوى الجزئي. ويمكن لمحدودية أو الافتقار إلى مرافق البنية الأساسية للسوق إعاقة وتقييد قدرة المؤسسات المتعاملة مع الأفراد على توسيع نطاق خدماتها للعملاء الفقراء. وتعمل الجهات الفاعلة المنخرطة على المستوى الوسيط على الصعيدين الوطني والإقليمي، بل وحتى على الصعيد الدولي. وتشمل مرافق البنية الأساسية للأسواق، على وجه التحديد، ما يلي:

يؤدي الافتقار إلى مرافق البنية الأساسية للسوق إلى تقييد قدرة المؤسسات المتعاملة مع الأفراد على توسيع نطاق خدماتها للعملاء الفقراء.

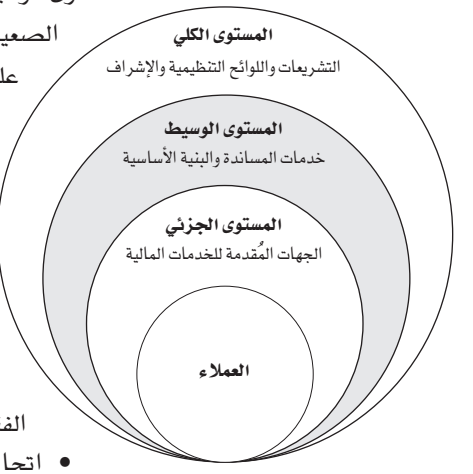

- أنظمة المدفوعات والمقاصة.
- مرافق البنية الأساسية للمعلومات، بما في ذلك: مؤسسات التصنيف الائتماني، وهيئات المراجعة والتدقيق، ومراكز المعلومات الائتمانية التي تشجع مراعاة الشفافية في أداء المؤسسات ومعاملاتها.
- المساندة الفنية والخدمات التعليمية (شركات الأبحاث، والجامعات، ومقدمو التدريب والمساعدة الفنية، والاستشاريون).
- اتحادات وشبكات الجهات المقدمة للخدمات المالية المتعاملة مع الأفراد، والمؤسسات الأخرى المشاركة في أنشطة الدعوة للتأييد ونشر المعلومات.
- البنية الأساسية لقطاع التمويل (آليات الجهات المتعاملة مع الشركات أو ما يُعرف بالطبقة الثانية كبرامج تسهيلات الإقراض الرئيسية، والبنوك التجارية، إلخ..).
- الأسواق المالية وأسواق رأس المال (صناديق الاستثمار، وإصدارات السندات، والتوريق).

- ضمان الملكية القطرية
- توسيع نطاق مرافق البنية الأساسية للأسواق لتشمل التمويل الأصغر
- التركيز على بناء الأسواق بدلاً من التركيز على فرادى المشاريع.

مهما كان نوع الإجراء التدخلي والمساندة التي تقدمها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية، فانها يجب أن تؤكد على الملكية المحلية من أجل ضمان بقاء الخدمات بعد الانتهاء التدريجي للمساندة التي تقدمها.

وينبغي أن تستهدف المساندة المقدمة على المستوى الوسيط توسيع نطاق الخدمات القائمة حتى يصبح التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من العمل العادي للمؤسسات المالية المعنية بدلاً من تهميشه. فإقامة مرافق بنية أساسية منفردة للأسواق خاصة بالتمويل الأصغر فقط مكلفة بصفة عامة، وغير ضرورية، فضلاً عن كونها غير قادرة على الاستمرار. وبالنظر إلى أن المستوى الوسيط يُعتبر مجالاً جديداً نسبياً بالنسبة للتمويل من الجهات المانحة، فإن هذا الجزء لا يتيح دروساً ملموسة ومبادئ توجيهية كثيرة بشأنه.

الدروس المستفادة

- يعتبر بناء أسواق الخدمات المساندة وتقاسم مخاطر إقامة هذه الأسواق أمراً جوهرياً من أجل سلامة وبقاء المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد في الأمد الطويل.
- تحقق أغلبية شركات الإقراض الرئيسية (التي يُشار إليها بمؤسسات الطبقة الثانية أو المؤسسات المتعاملة مع الشركات) نتائج مخيبة للآمال. وتتم إقامة هذه المؤسسات في العادة في بلدان لا تتوافر فيها كتلة حرجة من المؤسسات المالية الجيدة التي تمتلك القدرة على استيعاب التمويل من المؤسسات الرئيسية، والتي تفتقر في أحوال كثيرة إلى الاستقلالية والقيادة المتسمة بالكفاءة.
- الاستثمار في البنية الأساسية لأنشطة التمويل الأصغر يعود بالنفع على معظم الجهات المقدمة للخدمات المالية.
- ضعف القدرات المؤسسية والبشرية هو من بين العوائق الرئيسية على جميع المستويات (الجزئي والوسيط والكلّي).
- يمكن لاتحادات مؤسسات التمويل الأصغر القوية مساندة بناء مؤسسات تتعامل مع الأفراد، وتشجيع الشفافية، والدعوة إلى إدخال تغييرات على السياسات في بلد بعينة. ومع ذلك، يمكن أيضاً للجهات المقدمة للخدمات التي لا تقوم على العضوية والتابعة للقطاع الخاص لعب الكثير من الأدوار نفسها.
- تعتبر المعلومات الدقيقة والموحدة والقابلة للمقارنة بشأن أداء المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد بالغة الأهمية بالنسبة لكل من: الجهات التي تشرف على البنوك، والهيئات التي تضع اللوائح التنظيمية الخاصة بالبنوك، والجهات المانحة والجهات الاستثمارية، والعملاء، وذلك لتسهيل إجراء تقييم كافٍ للمخاطر والعائد.[٧]

ينبغي أن تؤكد المساندة التي تقدمها الجهات المانحة على الملكية المحلية من أجل ضمان استمرارية وجود الخدمات بعد الانتهاء التدريجي للمساندة من الجهات المانحة.

[٧] يمكن الاطلاع على تعريف مؤشرات الأداء المالي ذات الصلة في: مطبوعة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادرة بعنوان: التعريفات الخاصة بالمصطلحات والنسب والتعديلات المالية المختارة للتمويل الأصغر (Definitions of Selected Financial Terms, Ratios, and Adjustments for Microfinance)، ووثيقة: المبادئ التوجيهية الخاصة بتوافق الآراء بشأن التمويل الأصغر (واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أغسطس/آب ٢٠٠٣)

- للتقدم المحرز في أنظمة المعلومات وتكنولوجيات تقديم الخدمات (مثلاً ـ ماكينات الصراف الآلي ATMs، وأجهزة نقاط البيع، وأنشطة الأعمال المصرفية باستخدام الهواتف المحمولة) أهمية بالغة من أجل زيادة المعرفة بالسوق وحفز الاستثمارات المؤدية إلى تخفيض تكاليف المعاملات.
- قد يكون استمرار بعض الدعم المالي ضرورياً لتطوير ومساندة البنية الأساسية المساندة لأنشطة التمويل الأصغر، ولاسيما هذه التي تؤدي إلى تعجيل خطى تطوير الأسواق أو الخدمات المساندة أو التي تعتبر سلع نفع عام (مثلاً ـ إقامة شبكات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو برامج البحوث العملية).
- يُعتبر الإفصاح عن المعلومات وإنفاذ العقود وأمن المعاملات من بين الأمور الضرورية لبث الثقة ومن شأنها جميعاً زيادة نطاق وعمق المعاملات المالية.

المبادئ التوجيهية التشغيلية

- الامتثال للممارسات السليمة القائمة طبقاً للتعريف الوارد في مطبوعة "خدمات تطوير أنشطة الأعمال التجارية لمؤسسات الأعمال الصغيرة: مبادئ إرشادية للإجراءات التدخلية التي تقوم بها الجهات المانحة" عند مساندة الجهات الخاصة المقدمة للخدمات بغرض حفز تنمية وتطوير الأسواق.[٨]
- العمل مع الجهات القائمة المقدمة للخدمات، بما في ذلك المنظمات "العادية" على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من أجل بناء قدراتها اللازمة لتقديم خدمات مستندة إلى السوق ومدفوعة باعتبارات الطلب. وتفادي خلق هياكل مساندة منفصلة لا تلائم مستوى أنشطة المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد.
- تمويل أو إنشاء مؤسسات إقراض رئيسية يتطلب تحليلاً مالياً صارماً وتحليلاً مماثلاً لعمليات المؤسسة الرئيسية ولمتلقي الأموال المحتملين، مع تركيز إستراتيجي قوي، وتقليل ضغوط المدفوعات، واستقلالية السياسات، وهيكلاً للحوكمة السليمة، واستناد المدفوعات إلى الأداء، وجهازاً إدارياً يتمتع بمهارات في الإدارة المالية. وعلى الجهات المانحة التأكد قبل مساندة إنشاء مؤسسة إقراض رئيسية من وجود قدرات كافية لدى المؤسسات المتعاملة مع الأفراد تستوعب هذه الأموال.
- النظر في تقديم المساعدة التقنية من أجل التنمية التنظيمية والمؤسسية، فضلاً عن تطوير الأدوات والمنتجات فيما بين الجهات المقدمة للخدمات على المستوى الوسيط.

---

[٨] وثيقة خدمات تطوير أنشطة الأعمال التجارية بشأن مؤسسات الأعمال الصغيرة: مبادئ إرشادية بشأن الإجراءات التدخلية التي تقوم بها الجهات المانحة، فقد وضعته في عام ٢٠٠١ لجنة الهيئات المانحة المعنية بتطوير مؤسسات الأعمال الصغيرة بالبنك الدولي لكي تستعمله الجهات المانحة حينما تقوم بمساندة جهات القطاع الخاص المعنية بتقديم الخدمات من أجل حفز تطوير وتنمية الأسواق.

- مساندة أنشطة البحوث والتطوير المعنية باستخدام التكنولوجيات لفائدة: مراكز تقديم الخدمات، وآليات التحويلات والدفع، ومراكز المعلومات الائتمانية، إلخ. وتجنب ازدواجية الجهود، والتعاون بدلاً من ذلك على وضع معايير لتقاسم تبادل التكنولوجيا وإدارة المعلومات.
- سد الفجوات القائمة في الموارد البشرية، وذلك من خلال: برامج التدريب، والمساعدة الفنية، والإرشاد والتوجيه، وتعميم المعايير، وتبادل التكنولوجيات. ولضمان توافر القدرات على الأمد الطويل، على الجهات المانحة العامة والمؤسسات الخاصة تشجيع تضمين التعليم الرسمي منهاجاً خاصاً بالتمويل الأصغر.
- مساندة الاتحادات القطرية كوسيلة لبناء القدرات والصوت المسموع الصادر عن جهات تقديم خدمات مالية متعددة، فضلاً عن تعميم المعرفة بالتمويل الأصغر. مع تطبيق التقييم المسبق الصارم نفسه والتمويل المستند إلى الأداء اللذين يطبقان على المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد. كما يجب تضمين كافة أشكال المساندة التي تقدمها الجهات المانحة البراهين على أن الأعضاء المعنيين يثمّنون خدمات الشبكات (مثلاً ـ تقاسم التكاليف، والوسائل الأخرى لمساندة الخدمات التي تقدمها الشبكات).[١٠] وقد تكون الدعومات الطويلة الأمد القائمة على الأداء ملائمة للاتحادات التي تقدم خدمات ينظر إليها بوصفها "سلع نفع عام"، مثل البحوث والمعايير، إلخ..
- تسهيل تمويل الشبكات أو البرامج العالمية أو المتعددة البلدان، أو صناديق المساعدة الفنية/ الابتكار التي تغطي مختلف مستويات النظام المالي. والسعي لإيجاد روابط وصلات فيما بين هذه الشبكات والاتحادات الوطنية الأخرى.
- وضع مؤشرات أداء من أجل الجهات التي تقدّم الخدمات على المستوى الوسيط، وذلك لقياس مدى نجاحها وأثرها على ذلك المستوى.
- تشجيع خلق معايير مالية عن طريق وضع تقارير وعمليات مراجعة وتدقيق موحدة.
- تعزيز شفافية الموارد التمويلية المقدمة إلى أنشطة التمويل الأصغر، والقوائم المالية ومستوى الأداء ومعدلات الانتشار المتعلقة بالجهات المقدمة للتمويل الأصغر، ونشر ذلك كله في قاعدة مركزية لقطاع التمويل الأصغر، مثل مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX).[١١]

---

[١٠] للمزيد من الإرشادات حول كيفية مساندة الجهات المانحة والجهات الاستثمارية لاتحادات التمويل الأصغر، يرجى الاطلاع على الوثيقة الصادرة عن شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP) بعنوان: "توصيات بشأن المبادئ التوجيهية للجهات المانحة لمساندة اتحادات التمويل الأصغر" (Recommendations on Donor Guidelines to Support Microfinance Associations). أعدت هذا التقرير الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤.

[١١] إن مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX) هو منظمة لا تهدف إلى الربح، ومهمته الرئيسية تتمثل في المساعدة في إقامة بنية أساسية لأسواق التمويل الأصغر عن طريق توفير مصادر البيانات، وأدوات القياس والرصد، وكذلك خدمات المعلومات المتخصصة. يمكن الاطلاع على نشرة الأعمال المصرفية الصغرى (MicroBanking Bulletin) على موقعها على شبكة الإنترنت.

المستوى الكلي: تشجيع بيئة السياسات الملائمة والتأكد من قيام الحكومة بالدور الملائم

هناك توافق في الآراء آخذ في التطور في أن للحكومات فعلاً دوراً بنّاء في المساعدة على بناء أنظمة مالية تنجح بالنسبة للفقراء. فالحكومات هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي يمكنها ضمان وجود بيئة للسياسات تشجّع المنافسة بين مجموعة واسعة من الجهات المقدمة للخدمات المالية، مع حماية المستهلكين أيضاً من الممارسات الجشعة أو الاحتيالية.

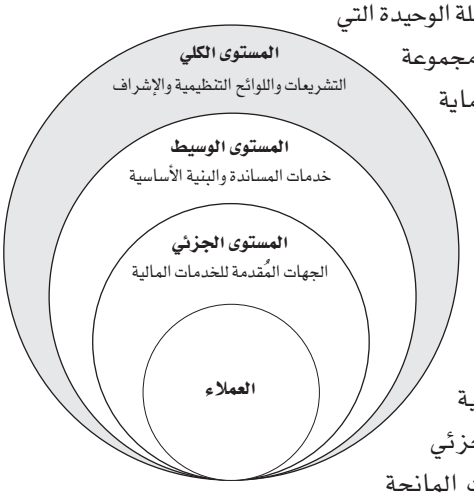

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات ذاتها اعتماد وتطبيق الممارسات السليمة في أنشطة التمويل الأصغر. وتعتبر الحكومات الجهات الشريكة الرئيسية للعديد من الجهات المانحة العامة (ولاسيما المتعددة الأطراف) وتسهم في أحوال كثيرة بدور مماثل في تطوير الأنظمة المالية. ولذلك، تنطبق هذه المبادئ التوجيهية على الحكومات أيضاً، ولاسيما بالنسبة للمستويين الجزئي والوسيط. وأخيراً، على الحكومات أن تحاسب الجهات المانحة والجهات الاستثمارية على الامتثال لتلك المبادئ التوجيهية.

- تشجيع الدور الملائم للحكومة
- تشجيع حوار طويل الأمد مع الهيئات الحكومية المعنية

يتمثل أحد العوامل الأساسية لمساندة الجهات المانحة بفعالية على المستوى الكلي في ضمان عدم تخطي الهيئات الحكومية المعنية ـ كالبنك المركزي ووزارة المالية ـ عند مساندة تطوير الأنظمة المالية. حيث يقع على عاتق هذه الهيئات تفويض أساسي بشأن جميع القضايا المتعلقة بتطوير النظام المالي، وإن كانت هناك وزارت أخرى أيضاً تُعنى بالتمويل الأصغر في بلدان عدة. ومن الضروري أن تكون الحكومات المحلية والبرلمانات على دراية بتطور الأنظمة المالية القائمة على الممارسات السليمة.

حوار ساخن: ما هو الدور الملائم للحكومة؟

هل يجب أن تشارك الحكومات في قطاع التمويل الأصغر؟ وهل يتعين على الحكومات أن تقوم بنفسها بتوجيه الائتمان إلى من هم في حاجة إليه؟ أم هل يتعين على الحكومات البقاء بعيدةً قدر المستطاع عن تقديم التمويل الأصغر، وترك القطاع الخاص يقوم بهذه الوظيفة؟

تاريخياً، استخدمت الحكومات في البلدان النامية خطط الائتمان والتسليف كوسيلة لتحويل الموارد لفئات سكانية محددة. ومازالت هذه البرامج قائمة حتى الآن، وغالباً ما تكون تتمتع بمساندة من جهات مانحة عامة. غير أن الأثر السلبي لمعظم هذه الخطط (تدني معدلات السداد وخلق تقاليد ائتمان سيئة، وإخراج الأموال من الرسملة، وتحويل القروض بفائدة مدعومة إلى مواطنين أكثر غنىً، الخ...) أدى إلى قيام العديد من الجهات المانحة والخبراء بدعوة حكومات البلدان إلى التوقف عن المشاركة في أنشطة التمويل الأصغر. لكن هذا التشدد ضد المشاركة المباشرة للحكومة لم يحالفه دائماً النجاح. كما أنه قد ينطوي على إفراط في التقييد: فبعض الحكومات تعتقد أن بوسعها، بل ويتعين عليها، لعب دور أكثر فعالية.

ويحفل اهتمام الحكومات الزائد بالتمويل الأصغر بالفرص كما أنه ينطوي على مخاطر.

من جهة أخرى، فإن الحكومات المستنيرة تفهم المبادئ الواردة في دليل المبادئ التوجيهية هذا وتمتثل له. إذ يمكنها تطبيق السياسات التي تشجع على ظهور مؤسسات مالية دائمة ومستدامة تلبي احتياجات الفقراء، وتتيح رقابة وإشرافاً تحوطياً فعالاً. ويمكنها، على الأقل، إلغاء السياسات التي تعيق أنشطة التمويل الأصغر.

من جهة أخرى، مازالت بعض الحكومات تقوض أسواق التمويل الأصغر بالنظر إلى أن زيادة الاهتمام تؤدي إلى المخاطرة بتسييس هذا النشاط، ولاسيما فيما يتعلق بالائتمان الأصغر. وتساوي العديد من الحكومات بين الائتمان الأصغر وتقديم الأموال إلى الفقراء. ويتمثل أحد المخاطر في تدخل الحكومة بأكثر مما يجب في الائتمان الأصغر في أن المعايير السياسية، وليست الإدارة السليمة للائتمانات، يمكن أن تصبح المحرك لاتخاذ القرارات المتعلقة بأمور من قبيل من يحصل على الائتمان وتحديد أماكن عمليات الفروع. ومازال تركيز الاهتمام السياسي إلى حد كبير على تقديم القروض بدلاً من سلسلة الخدمات المالية الكاملة التي يتطلبها الفقراء. إلا أن سجل أداء البنوك المملوكة للحكومات يكون أفضل مع أرصدة الادخار الصغيرة.

الدروس المستفادة

- الدور الرئيسي الذي تسهم به الحكومات هو التسهيل، وليس التقديم المباشر للخدمات المالية، ولاسيما الائتمان.
- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي هو أكثر الإسهامات الحكومية أهمية.

- تقع على عاتق الحكومات مسؤولية التأكد من أن أنظمة القوانين والإشراف تساند وتضمن سلامة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية، شاملة اللوائح التنظيمية التحوّطية والإشرافية بشأن المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات من الجمهور العام.
- فرض سقوف منخفضة على أسعار الفائدة يحد من قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية حيث إنه يمنع تحقيق الاستدامة المالية بالنسبة للجهات المقدمة للخدمات، وهذا ما يؤدي إلى خنق جانب العرض في الائتمان، ويمكن أن يؤدي إلى إضاعة فرص الادخار/الاستثمار الجذابة أمام العملاء.
- عادة ما تؤدي برامج الائتمان التي تديرها الحكومة إلى تشويه الأسواق، فهي خاضعة لاعتبارات سياسية وليست تجارية. وهذه الاعتبارات السياسية تضر باستدامة المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات للفقراء. فمنظمات الإقراض الرئيسية التي تسيطر عليها الحكومات نادراً ما تكون جيدة الأداء. إلا أن بعض المؤسسات المالية المملوكة للحكومات (مثلاً - بنوك المكاتب البريدية) تتيح خدمات إيداع مهمة.
- في أوضاع خاصة، كإخفاقات السوق التي لا يمكن للنظام المالي التغلّب عليها بمفرده، يمكن أن يكون التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل الأصغر السليمة والمستقلة مبرّراً، وذلك إذا لم تتوفر موارد مالية أخرى. ففي مثل هذه الحالات، ينبغي وجود حواجز واضحة تفصل الاعتبارات السياسية عن تقديم الخدمات المالية.
- العمل على مستوى السياسات يتطلّب أن تكون لدى أجهزة موظفي الجهات المانحة العامة قدرات فنية متخصصة وخبرات تشغيلية. وتغييرات السياسات ولاسيما إصلاحات القوانين أكثر ديمومة من الإجراءات التدخلية على الأنواع الأخرى لمشاريع الجهات المانحة. وعادة ما تكون غير قابلة للرجوع عنها وتؤثر في القطاع بكامله (إيجابياً أو سلبياً). وقد نجحت الجهات المانحة، في بعض الحالات، في مساندة اتحادات وطنية قوية وممثلة للتمويل الأصغر لمناصرة إجراء تغيير في السياسات.
- وعادة لا تنجح وحدات تنفيذ المشاريع - التي تقوم الجهات المانحة بصفة عامة بإنشائها ويتم تزويدها بجهاز موظفين من إحدى الوزارات الحكومية - في توفير سبيل دائم للفقراء للوصول إلى الخدمات المالية.

المبادئ التوجيهية التشغيلية

- مساندة تحرير أسعار الفائدة من خلال التوعية وحملات الدفاع عنه سواء بصورة مباشرة أو بالعمل مع شبكات أصحاب المصلحة الحقيقية المعنيين.
- مساندة طرق بديلة من أجل حماية المستهلكين، مثل إجراءات تشجيع الشفافية فيما يتعلق بتكاليف القروض بالنسبة للعملاء، وتوعية المستهلكين، وخلق آليات رفع شكاوى المستهلكين.

- الاستفادة من أطر السياسات والحوار القائمة (مثلاً ـ وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، وبرامج تقييمات القطاع المالي، وإصلاحات القطاع المالي) من أجل تشجيع شرعية الأنظمة المالية الشاملة للجميع.
- عدم مساندة قيام الحكومات بتقديم الخدمات الائتمانية بصورة مباشرة، وعدم مساندة حصص الحوافظ الإلزامية المفروضة من الحكومات، والائتمان الموجّه، وضمانات قروض المقترضين أو الدعم المالي للعمليات. وفي بعض الحالات، يمكن إعطاء استثناء للحكومات لإتاحة الموارد التمويلية أو الدعم المالي أو الضمانات لمؤسسات مالية جيدة التسيير والإدارة وغير القادرة على الحصول على التمويل الكافي من أسواق رأس المال المحلية، ولاسيما هذه المؤسسات التي تقدم الخدمات لسكان المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- تقديم المساندة المباشرة للمؤسسات المالية وليس من خلال هيئات حكومية. وحين لا يكون هذا ممكناً، مثلما في حالة بنوك التنمية المتعددة الأطراف، ينبغي التأكد من وجود الإجراءات والضوابط الصحيحة والتدريب من أجل تقليل التدخلات السياسية وضمان الالتزام بمبادئ الممارسات السليمة المُتضمّنة في هذه المبادئ التوجيهية.
- تشجيع تعديل أطر السياسات والقوانين التي تعمل على تخفيض الحواجز أمام دخول المؤسسات المالية الجديدة إلى السوق بهدف زيادة المنافسة، وبالتالي تحسين نوعية الخدمات المتوفرة للفقراء من بين العملاء. وينبغي ألا تمنع اللوائح التنظيمية دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، مثلاً عن طريق اشتراط وجود هيكلية قانونية وحيدة لكافة الجهات المرخّص لها تقديم خدمات التمويل الأصغر.
- مساعدة الحكومات على تعديل الأطر التنظيمية والإشرافية الخاصة بالمؤسسات التي تقبل الودائع (التعاونيات، وبنوك المكاتب البريدية، إلخ..) دون المطالبة بتشريعات سابقة لأوانها أو تقييدية. مع عدم "الاندفاع نحو وضع لوائح تنظيمية". وقبل التوصية بوضع لوائح تنظيمية تحوّطية وإشرافية، ينبغي التأكد من ضرورة ذلك لحماية سلامة المدخرات، ووجود "كتلة حرجة" من المؤسسات المتعاملة مع الأفراد والمؤهلة لمثل هذه اللوائح التنظيمية، ووجود القدرات الإشرافية اللازمة للتعامل مع هذه المؤسسات.
- في الحالات التي تحتاج فيها مؤسسات غير مصرفية كالمنظمات غير الحكومية تفويضاً قانونياً صريحاً للقيام بعمليات إقراض، ينبغي تشجيع إجراء تغييرات في اللوائح التنظيمية تسمح للمؤسسات التي تقدّم الائتمانات والسلف فقط بالإقراض دون الحصول على تراخيص تحوّطية أو خضوعها للإشراف.
- بناء قدرات الموظفين الحكوميين الرئيسيين في وزارات المالية والبنوك المركزية (بما في ذلك قدرات الإشراف). وأيضاً إشراك أعضاء البرلمان فيما يتعلق بالقضايا المهمة (مثلاً ـ الأسعار التي تؤدي إلى استرداد التكاليف) بهدف التأثير على عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات.
- مساندة عمليات تحسين الإطار القانوني المعني بالضمانات الرهنية والضرائب والتسجيل بطريقة شفافة وقابلة للإنفاذ.
- تشجيع تطوير الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية سواء من جانب الحكومات أو أية هيئات أخرى معنية، وذلك لتسهيل قيام المؤسسات المالية بابحاث السوق.
- وفي الحالات التي يتعين فيها على الهيئات المانحة أن تقدم موارد تمويلية من خلال مساندة الموازنة، من الضروري ضمان اتسام تصميم المشروع بالجودة النوعية، وتجنب إقامة برنامج تسهيلات إقراض رئيسي عام أو إتاحة التمويل من خلاله، وتحديد إستراتيجية خروج واضحة المعالم تكفل ملكية القطاع الخاص للأموال بعد انتهاء عمر المشروع.

الجزء الرابع
ضمان فعالية الجهات المانحة

تتوقف الفعالية في نهاية المطاف على مقدرة الجهات المانحة والجهات الاستثمارية على الاستجابة لاحتياجات مختلف الجهات الفاعلة في النظام المالي على أساس اعتبارات الطلب وبطريقة تتسم بالتعاون، مع تفادي الإفراط في تمويل مبادرات القطاع الخاص أو تشويه الأسواق. ويعني هذا في أي بلد محدد الحصول على صورة واضحة عن المبادرات القائمة قبل المضي قدماً، وذلك لتفادي ازدواجية الجهود وتعارض العمل المعني مع عمل جهات أخرى. كما يعني تحديد الميزة التنافسية لكل من الهيئات المانحة والاستفادة منها والتعاون مع المؤسسات التي لديها نقاط قوة تكميلية.

إعلان باريس بشأن فعالية المعونات

في مارس/آذار ٢٠٠٥، أصدرت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات" (متاح على الموقع التالي: www.aidharmonization.org). وفي هذه الوثيقة، التزم ٩٠ بلداً و٢٧ مؤسسة إنمائية بمواصلة وزيادة الجهود في خمس مبادئ أساسية تعرف باسم هرم فعالية المعونات.

ويشمل الموقعون على إعلان باريس العديد من الجهات المانحة المهمة في مجال التمويل الأصغر. ويمهد دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الطريق أمام الوكالات والهيئات الإنمائية لوضع هذا الإعلان موضع التنفيذ العملي، ولاسيما على صعيد ثلاثة من بين المبادئ الخمسة، وهي- المواءمة، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة المشتركة.

ويردد هذا الجزء الكثير من الأفكار الرئيسية الواردة في إعلان باريس، ويقدم إرشادات ملموسة حول كيف يمكن للجهات المانحة إحراز تقدم نحو تحقيق المبادئ الرئيسية. فمثلاً- تقترح هذه المبادئ التوجيهية سيناريوهات عملية لتقسيم أكثر فعالية لعمل الجهات المانحة المساندة للتمويل الأصغر. كما تشدد على أهمية توسيع نطاق الشفافية وإنشاء مؤشرات أساسية للأداء، وإتاحة مؤشرات أداء أساسية محددة للتمويل الأصغر. وأخيراً، فإن دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة هو وثيقة تعنى بالمسائلة. إذ يمكن للجهات المانحة، عن طريق اعتماد المبادئ التوجيهية التالية في هذا الدليل، اتخاذ خطوة مهمة نحو أن تصبح أكثر خضوعاً للمساءلة عن النتائج، وتشجيع الشفافية في مجال واحد على الأقل من مجالات التنمية.

الدروس المستفادة ـ ما هو المطلوب حتى تتسم الجهات المانحة بالفعالية؟

تناولت مراجعات الأقران للجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، الذي نظمتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء نيابة عن الجهات الرائدة في مجال التنمية خلال الفترة مايو/أيار ٢٠٠٢ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، بالدراسة طريقة عمل ١٧ هيئة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، مما تمخض عنه وضع خمسة عناصر رئيسية لفعالية الجهات المانحة:[١١]

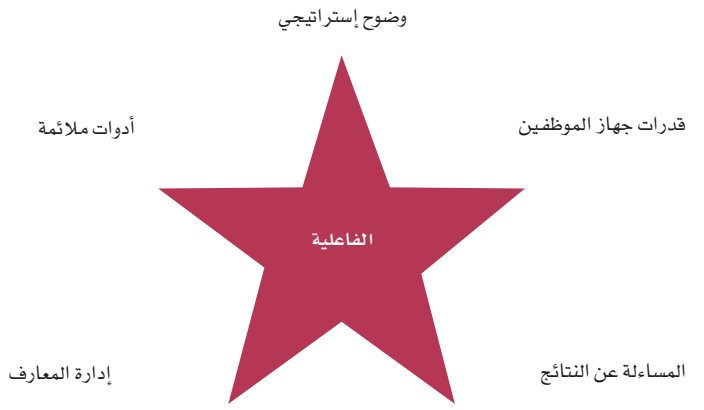

تساعد هذه العناصر على تحديد شكل قدرة أية مؤسسة على تطبيق الممارسات السليمة في عمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها، وبذلك تساعد هذه المؤسسة على زيادة الأثر المتحقق على حياة الفقراء. وكشفت مراجعات الأقران أن الحد الأدنى من جودة الأداء في كل من العناصر الخمسة للفاعلية يُعتبر حاسم الأهمية لتحقيق فعالية الجهات المانحة في قطاع التمويل الأصغر. وقد نشأت الدروس المستفادة التالية نتيجة للعمل المكثف مع الجهات المانحة؛ ويمكن أن يكون بعض هذه الدروس أيضاً قابلاً للتطبيق على أنواع أخرى من الجهات الممولة للتمويل الأصغر.

[١١] شاركت الوكالات والهيئات التالية في استعراضات الأقران: الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والمفوضية الأوروبية، والمؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمؤسسة الألمانية لقروض إعادة الإعمار، هولندا، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، والهيئة السويدية للتعاون الدولي في ميدان التنمية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

١. وضوح وترابط الإستراتيجية. ينبغي أن تتسم رؤيا أية مؤسسة بالترابط فيما يتعلق بالتمويل الأصغر، إذ إن العلاقة بين هذه الرؤيا ومعايير الممارسات السليمة المتعارف عليها تؤثر على نوعية التنفيذ والنتائج.

الحد الأدنى للأداء في كل من العناصر الخمسة للفعالية يُعتبر عنصراً حاسم الأهمية.

٢. قدرات جهاز الموظفين التقنية. هناك صلة مباشرة بين أية هيئة يتمتع جهاز موظفوها بخبرة تقنية قوية في مجال التمويل الأصغر، والجودة النوعية لعمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها. وفي الهيئات المانحة، يدير معظم برامج التمويل الأصغر جهاز موظفين يفتقر إلى الخبرة العملية في هذا المجال، مما يؤدي عملياً إلى وضع من يتمتع بخبرة فنية في جهة، ومن يتحكم في الأموال في جهة أخرى.

٣. المساءلة عن النتائج المتحققة. تعتبر الشفافية بشأن أداء برامج التمويل الأصغر حاسمة الأهمية بالنسبة لفعالية المعونات. ولا يعرف الكثير من الهيئات المانحة ـ على وجه الدقة ـ حجم الأموال التي استثمرتها في مجال التمويل الأصغر، ولا تتمتع في الوقت ذاته بمعارف كافية لأداء عمليات التمويل الأصغر الخاصة بها. تحتاج الهيئات المانحة المعنية إلى معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات سليمة بشأن ما إذا كانت ستواصل أو تمدد فترة البرامج المعنية أو تنهيها أو تحاكيها. وفي العديد من الهيئات المانحة، ولاسيما المؤسسات المتعددة الأطراف، فأن الضغوط للموافقة على المشاريع وصرف الأموال تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة.

٤. إدارة المعارف. عندما تؤدي عملية إدارة المعارف إلى تمكين الهيئات المانحة من أن تتعلّم من خبرتها العملية وخبرة غيرها فإنها بذلك تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الفعالية. إلا أن إدارة المعارف يمكن أن تشكل تحدياً حقيقياً، ولاسيما في الهيئات اللامركزية.

٥. الأدوات الملائمة. التمويل الأصغر هو أحد أنشطة القطاع الخاص، حيث تبين إن المشاريع التي تحقق أفضل النتائج هو عندما تكون الهيئة المانحة قادرة على العمل مباشرة مع القطاع الخاص من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المختلفة. وتنطوي الاتجاهات نحو اعتماد طرائق جديدة لتقديم المعونات (مثلاً ـ مساندة موازنة الحكومة، والمناهج الشاملة لقطاعات بأكملها المرتبطة بوثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء) على مفاضلات محددة لتوسيع نطاق الخدمات المالية للفقراء. ولا تتوافق عمليات التمويل الأصغر الجيدة في العادة مع الموازنات الكبيرة والإجراءات التدخلية المباشرة من جانب الحكومة. وتدرك العديد من الهيئات المانحة أن مكونات الائتمان (المعروفة أيضاً بالحدود الائتمانية، والصناديق الدوارة، وصناديق تنمية المجتمعات المحلية) المدرجة تحت مظلة برامج أكبر متعددة القطاعات لا تسفر عن النتائج المرجوة، ولذا ينبغي تفاديها.

وبالإضافة إلى النتائج المتعلقة بالعناصر الخمسة للفعالية، كشفت مراجعات الأقران ومراجعات الفعالية والمساءلة القطرية الدروس التالية:

- وجود عدد ضئيل من الجهات المانحة التي تفكر بأسلوب إستراتيجي بشأن الميزة النسبية لديها. وتساند العديد من الهيئات التمويل الأصغر بطرق مختلفة و متعددة، مما يؤدي إلى "تشتيت جهودها" بحيث لا يكون لها تأثير ذو معنى. ويرغب العديد من الجهات المانحة في المساهمة في جميع الأنشطة بغض النظر عن حجم تلك المساهمة، وذلك بدلاً من التخصص في نشاط يمكنها فيه المساهمة بدرجة ملموسة.
- تؤدي الحوافز في العديد من وكالات التنمية إلى خلق ضغوط للموافقة على المشاريع أو صرف الأموال، مما يعطي الموظفين حوافز محدودة للاهتمام بتنفيذ البرامج ورصدها.
- مازال التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المانحة ضعيفاً، مما يؤدي بدوره إلى إرباك وعدم كفاءة الجهات الشريكة المتلقية للمساندة من الجهات المانحة.

المبادئ التوجيهية التشغيلية

- استخدام عناصر الفعالية كأحد المدخلات لتعريف الميزة النسبية، ولتحديد المستوى الأمثل للمشاركة في أنشطة التمويل الأصغر. وإلى جانب عناصر الفعالية، ينبغي على الجهات المانحة كذلك النظر في عوامل أخرى. فمثلاً - تعتبر لامركزية عملية اتخاذ القرارات والخبرة التقنية بالغة الأهمية بالنسبة لعمليات التمويل الأصغر التي تتطلب استمرار الحوار والمساعدة التقنية، ولاسيما العمل في مجال السياسات. وعلى نحو مماثل، يمكن أن يكون السجل المُثبت لمدة طويلة في بلد محدد أو منطقة محددة حاسم الأهمية بالنسبة للمصداقية، ويمكن أن يعطي للهيئة المعنية ميزة نسبية على الصعيد المحلي.
- وضع سياسات للتمويل الأصغر/القطاع المالي وتعميمها على نطاق واسع في الوكالة المعنية، على أن تراعي المعايير الدولية وتكون متسقة مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً للهيئة المعنية.
- توفير التدريب حتى يفهم جهاز العاملين في مجال التمويل الأصغر المبادئ الأساسية للممارسات السليمة ويكونوا قادرين على تطبيقها (على صعيدي مكاتب المقر والمكاتب الميدانية).
- إقامة مراكز تقنية قوية (أفراد أو فرق من الأخصائيين التقنيين) تقوم بتحديد أولويات تعميم الممارسات السليمة بين الزملاء من غير الأخصائيين في المقرات الرئيسية وفي الميدان، والتركيز على ضمان النوعية في جميع مراحل دورة المشروع.
- **تعيين أخصائي تمويل أصغر** في وحدة أو إدارة **تنمية القطاع المالي/القطاع الخاص**.
- جمع معلومات أساسية عن الأداء بصورة منتظمة فيما يتعلق بحافظة التمويل الأصغر بالهيئة المعنية، وإجراء مراجعات دورية للحافظة بغرض الوقوف بدقة على مستوى الأداء.
- إقامة شبكات للمعارف بغية تمكين جهاز الموظفين من تبادل المعارف داخل المؤسسة المعنية وتعميمها والاحتفاظ بها.
- ضمان تحويل الدروس المكتسبة من المشاريع الماضية الناجحة إلى تحسن في الممارسات على أرض الواقع، وتبادلها فيما بين جهاز الموظفين، بالإضافة إلى تحسين عملية التعلّم.
- **النظر في تقديم تمويل محدد من أجل توليد ونشر المعارف** التي من شأنها إحداث أثر كبير على فعالية المعونات، ولذا ينبغي أن يكون هذا جزءاً من كل من المشاريع والبرامج. وإدراج إدارة المعارف أيضاً كمسؤولية واضحة في وثيقة المهام والصلاحيات أو الوصف الوظيفي لجهاز الموظفين.
- وإن أمكن، استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات- منها المنح، والقروض، وضمانات القروض، والاستثمار في أسهم رأس المال، والمشاركة في أشباه أسهم رأس المال- على نحو يسمح إما بتكملة أدوات الجهات الممولة الأخرى أو بإطلاق العنان لأسواق رأس المال المحلية.
- تجنب المكونات الائتمانية. إذ لم يكن ممكناً تفادي مكونات الائتمان، فيتعين على أقل تقدير أن يقوم بتصميمها أشخاص يتمتعون بخبرات في المجال المالي والتمويل الأصغر، وتنفيذها تماشياً مع الممارسات السليمة (مثلاً- فصلها بوضوح عن المكونات المؤلفة من مُنح وعن أنواع المساندة الأخرى).

كيف يمكن للجهات المانحة التحلي بالفعالية في الحالات الشديدة لما بعد انتهاء الصراعات والكوارث؟

تؤدي الصراعات والكوارث الطبيعية إلى إلحاق الدمار بالاقتصادات المحلية، وتشريد أعداد كبيرة من السكان، الكثير منهم هم من الفقراء وممن فقدوا أفراد أسرهم وممتلكاتهم ووسائل كسب معيشتهم. وغالباً ما تنهمر أموال الجهات المانحة بعد انتهاء الكوارث- الطبيعية والبشرية على السواء. وبالرغم من وجود حاجة كبيرة إلى المساعدات المالية، فإن التدفقات الكبيرة والمفاجئة من الأموال تجعل من الصعوبة بمكان على الجهات المانحة تحقيق الفعالية.×

فمن المغري أن تلجأ إلى التمويل الأصغر كحل لتلك المشكلة. لكن الائتمان لا يشكل بالضرورة أول أفضل استجابة. ومن الضروري مراعاة الحيطة والحذر لتلافي دفع السكان الأكثر عرضة للمعاناة إلى السقوط في براثن الدين أو إنشاء برامج غير مستدامة تخاطر بتشويه الأسواق في المستقبل. وحتى يمكن للتمويل الأصغر أن يؤدي وظائفه بنجاح في اقتصاد نقدي، من الضروري توفير حدٍ أدنى من الاستقرار السياسي، والسكان المستقرين، ومستوى كافٍ من النشاط الاقتصادي.

وتستدعي المراحل المبكرة لحالات ما بعد انتهاء الصراعات والكوارث تقديم خدمات الإغاثة. وفي حالات قصوى، حيث لا توجد وكالات إغاثة بشكل مباشر، ينبغي أن تكون مشاركة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس واضح المعالم ومؤقت. وتشمل المبادئ التوجيهية القليلة الناشئة للجهات المانحة ما يلي:

- مراعاة الممارسات السليمة منذ بداية البرامج - ولاسيما فيما يتعلق بالتسعير السوقي للخدمات المالية، وإجراء تقييمات مسبقة صارمة وشفافة للقروض، والتحصيل الصارم للقروض.
- فيما يتعلق بالبرامج القائمة، توفير المساندة الفنية للمساعدة على إدارة الأزمة، بما في ذلك إمكانية إعادة جدولة القروض.
- اختيار الجهات الشريكة المتمرسة، بما في ذلك المؤسسات المالية المحلية التي تحظى بثقة الجمهور والمنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة التي تظهر فهماً واضحاً وعميقاً للسياق المحلي.
- اعتماد نهج طويل الأمد مع التمويل الصبور "patient funding"، وتجنب الوقوع تحت أية ضغوط للصرف - وعلى الأرجح أن يستغرق التمويل الأصغر وقتاً أطول حتى يصل إلى الاستدامة في المواقف شديدة التطرف.
- مساندة الجهات الشريكة على إعداد سياسات للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأنظمة الإنذار المبكر.
- تشجيع الخدمات المالية المتنوعة، لاسيما خدمات الادخار، لمساعدة الفقراء والعملاء من ذوي الدخل المنخفض على حماية أنفسهم من أزمات مثل المرض الفجائي، أو الموت، أو فقدان العمل.

مواءمة العمليات مع الميزة النسبية والتعاون بقدر أكبر من الفعالية

إن مفتاح تحقيق الفاعلية يكمن في تحديد الميزة النسبية والاستفادة منها. وما إن تحدد الجهات المانحة ميزتها النسبية في تشجيع تقديم الخدمات المالية للفقراء، ينبغي عليها مواءمة إجراءاتها وعملها مع نقاط قوتها. وقد تشمل سيناريوهات الإجراءات الممكنة: توسيع نطاق التمويل الأصغر كأولوية إستراتيجية، وتوحيد الموارد الواسعة للتمويل الأصغر، وتفويض الغير بالانخراط المباشر في أنشطة التمويل الأصغر، أو الإلغاء التدريجي لعمليات التمويل الأصغر كلّياً.

تشمل السيناريوهات المحتملة لمساندة التمويل الأصغر ما يلي:

- التوسع. تجعل الجهات المانحة التمويل الأصغر أولوية إستراتيجية لها، وتقوم باستثمارات كبيرة في إعداد رؤيا وإستراتيجية على مستوى الهيئة المعنية، وتنمية القدرات الفنية لجهاز الموظفين، وإنشاء أنظمة وقواعد للمساءلة، بالإضافة إلى إدارة المعارف.
- التوحيد. تقرر الجهة المانحة الاحتفاظ بنفس حجم الإنفاق على أنشطة التمويل الأصغر، والتخصص في أسواق مركزة بعينها (جغرافياً أو فنياً) تتمتع فيها بميزة نسبية. ويحقق تركيز حافظتها أثراً أكبر لنفس المبلغ من التمويل.
- التفويض. تقرر الجهة المانحة أن لديها ميزة نسبية محدودة، ولكنها ترغب في أن تظل مشاركة في أنشطة التمويل الأصغر. وتدخل الجهة المانحة في اتفاق للتمويل المشترك أو في أي نوع آخر من الاتفاقات المماثلة يتم بمقتضاه تفويض القيام بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع التمويل الأصغر إلى إحدى الجهات التي تتمتع بميزة نسبية واضحة في المساعدة على بناء أنظمة مالية شاملة للجميع.
- الإنهاء التدريجي. استناداً إلى محدودية ميزتها النسبية أو عدم تمتعها بواحدة، تقرر الجهة المانحة إيقاف تطوير أية عمليات جديدة لها في مجال التمويل الأصغر، وتصفية حافظتها القائمة. وتجري إعادة توزيع الموارد المستخدمة سابقاً من أجل التمويل الأصغر إلى قطاعات إنمائية أخرى حيث يمكن أن تكون الهيئة أكثر فعالية.

يمكن للجهات المانحة أن تحقق بشكل جماعي أكثر بكثير مما تحقق منفردة.

يمكن للجهات المانحة، بينما تقوم بتحديد ميزتها النسبية الخاصة بكل منها، أن تستفيد من نقاط قوة بعضها البعض وتشكيل تحالفات بغرض تنسيق نهجها الجماعي. ويتيح التعاون زيادة اتساق تطبيق معايير الممارسات السليمة، وزيادة مجموعة الأدوات والشركاء في التمويل، وتخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للشركاء والجهات المانحة والحكومات. فالجهات المانحة يمكنها أن تحقق بشكل جماعي أكثر بكثير مما تحقيقه منفردة.

تتفاوت خيارات التعاون والشراكات فيما بين مجموعة واسعة ومتنوعة. فعلى أحد الطرفين، يمكن للجهات المانحة الاتفاق على إستراتيجية مشتركة للعمل في بلد محدد. ويمكن عندها لكل من الهيئات المانحة التعامل مع معنيين بنظام مالي محدد استناداً إلى نقاط قوتها الذاتية. وفي الطرف المقابل، يمكن للجهات المانحة تعبئة الموارد ووضع برامج مشتركة مع إجراءات منسّقة وصوت واحد. ويقع العديد من مناهج التعاون بين هذين الطرفين.

ولا يشمل التعاون الجهات المانحة فحسب، بل وتمس الحاجة إليه فيما بين كافة الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة. وبغض النظر عن النموذج الذي يتم اختياره، توحي الخبرة العملية الأولية أن أساس النجاح وزيادة التعاون يكمن في رؤيا تفصيلية واضحة مشتركة بين كافة الجهات المانحة والجهات الاستثمارية. ومن المؤمّل أن يمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تساعد في دفع الجهات المانحة قدماً في وضع هذه الرؤيا المشتركة، سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد البلد المعني.

الجزء الخامس
القضايا غير المحسومة

في العقود القليلة الماضية، تعلمت أوساط الجهات المانحة والأوساط الأكبر حجماً العاملة في ميدان التمويل الأصغر على الصعيد العالمي أفضل طرق مساندة لظهور أنظمة مالية شاملة للجميع. غير أنه مازال يوجد الكثير من القضايا الأساسية غير المحسومة. وبالرغم من تعدد هذه القضايا، فإن هذا الجزء لا يصف إلا عدداً قليلاً منها يشكل بوجه خاص معضلات مستعصية وصعبة الحل و/أو أنها تمثل فرصة هائلة. كما يوجز هذا الجزء كذلك بعض الدروس المستفادة الناشئة ـ وسيكون من الضروري اختبارها وتأكيدها، ومن ثم صياغتها في المبادئ التوجيهية في المستقبل.

الوصول للفقراء في المناطق الريفية النائية

يطرح تقديم الخدمات المالية إلى المناطق الريفية عدة تحديات، منها على سبيل المثال لا الحصر: تشتت الطلب وعدم انتظامه، وارتفاع تكاليف المعاملات والمعلومات بسبب سوء مرافق البنية الأساسية وقلة المعلومات المتاحة عن العملاء، وضعف القدرات المؤسسية للجهات المقدمة للتمويل في المناطق الريفية. أضف إلى ذلك أن المناطق الريفية تعتمد في الغالب على الزراعة. كما أن الطابع الموسمي للأنشطة الإنتاجية يؤدي إلى وجود تفاوت في مستوى الدخل، ناهيك عن أن ثمة مخاطر متأصلة في الزراعة (مثلاً ـ الأحوال الجوية، والآفات، والأمراض، وتقلبات الأسعار، والنفاذ إلى الأسواق)، كما يفتقر الكثير من الفقراء في المناطق الريفية إلى توفر ضمانات يمكن الاستفادة منها. وكذلك، فإن مخاطر التدخل السياسي، مثل قيام الحكومة بإسقاط الديون أو فرض حدود قصوى لأسعار الفائدة، تكون مرتفعة في المناطق الريفية في ضوء الأولوية الاقتصادية التي تحظى بها الزراعة في معظم البلدان النامية.

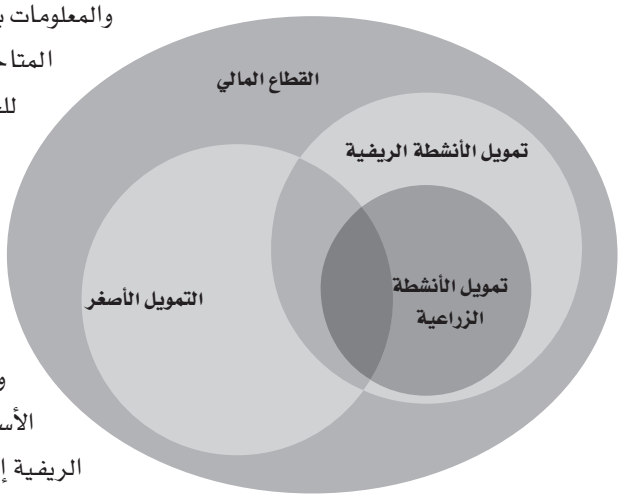

علاوة على ذلك، ينبغي فهم العقبات الأساسية لتمويل الأنشطة الريفية في إطار السياق الأوسع للقضايا المتعلقة بسبل كسب العيش المستندة إلى الموارد الطبيعية، وإنتاجية القطاعات الحقيقية، مثل قطاعات مصائد الأسماك، والأخشاب، إلخ...

ولكن ليست كافة الأخبار من النوع السيئ. ففي العديد من البلدان، تقوم المؤسسات المالية، وموردو المستلزمات والمدخلات، والجهات المشترية للمحاصيل، وشركات الصناعات الزراعية بتجربة نماذج ابتكارية لتقديم الائتمان. ويحظى معظم النماذج الناجحة بعملاء متنوعين يشاركون في طائفة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية أو أن لديها مزيجاً متوازناً من العملاء في المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وتساوي العديد من الجهات المانحة بين تمويل الأنشطة الريفية والتسليف الزراعي، كما تفترض أن هذا الائتمان يشكل قيداً ملزماً لتحقيق أهداف المشاريع ذات الصلة بالزراعة. ويتضمن نهج أكثر فعالية النطاق الكامل للخدمات المالية الضرورية للمزارعين والأسر المعيشية في المناطق الريفية. **ويمكن للجهات المانحة القيام بما يلي:**

- المساعدة على إعداد بيئة مؤاتية ملائمة، تشمل تحسين جهاز المحاكم، وحقوق الملكية، وإزالة تحيز السياسات ضد قطاع الزراعة، بالإضافة إلى الاستثمار في الاتصالات ومرافق البنية الأساسية المادية، إلخ..
- الاستفادة من الأطراف الفاعلة القائمة والبناء عليها بدلاً من خلق آليات جديدة وباهظة التكلفة لتقديم الخدمات و التي يمكن أن تكون غير قابلة للاستمرار.
- تمويل الابتكارات في مجالات آليات تقديم الخدمات، والتكنولوجيا، و المنتجات، بما في ذلك الشراكات فيما بين مختلف أنواع الجهات المقدمة للخدمات، والصلات والروابط بين التحويلات والخدمات المالية الأخرى، والأنظمة التي تقوم على معارف العملاء مع التجار وأصحاب الصناعات التجهيزية.
- إيجاد طرق جديدة لمساندة المؤسسات المالية المملوكة للأعضاء وتدعيمها، بما في ذلك تعاونيات التسليف والادخار المنتشرة في أحوال كثيرة من المناطق الريفية.
- استخدام المنح لبناء القدرات المؤسسية وتشجيع روح الابتكار بدلاً من دعم أسعار الفائدة التي يحصل عليها العملاء النهائيون.
- رفض الانصياع للضغوط السياسية التي تستهدف إدراج ائتمانات موجهة أو مدعومة في المشاريع الزراعية.
- تشجيع زيادة التفاعل بين أخصائي التمويل الأصغر/التمويل لدى الجهات المانحة وأخصائي التنمية الريفية/التنمية الزراعية بغرض إعداد إستراتيجيات مبتكرة لتحسين سبل كسب العيش في المناطق الريفية، وضمان تطبيق الخبرات العملية الملائمة في جميع المشاريع التي تشتمل تمويلاً للأنشطة الريفية.

قياس و تحسين المساءلة للأداء الاجتماعي

يواجه الاهتمام المتزايد في تتبع الأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد التي تخدم الفقراء (مثلاً ـ كيفية قيام هذه المؤسسات برسالتها الاجتماعية) ثلاثة تحديات أساسية:

١. بالرغم من إعداد معايير مرجعية ونسب مالية معيارية بغرض قياس الأداء المالي، لم يتم إلى الآن الاتفاق على مؤشرات مقبولة بشكل واسع وتتسم بفعالية التكاليف وقابلية المقارنة للأبعاد المختلفة للأداء الاجتماعي.
٢. تفتقر الكثير من الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد إلى القدرة أو المعرفة بشأن كيفية إدراج رسالتها الاجتماعية في عملياتها؛ وتصميم الخدمات المالية التي يمكن أن تحقق هذه الرسالة؛ وإعداد أنظمة لجمع وتحليل وإدارة البيانات اللازمة لتتبع أدائها الاجتماعي.
٣. ثمة نقص في التمويل اللازم لإعداد وتطبيق هذه المنهجيات.

ومع ذلك، يجري العمل حالياً على تطوير مجموعة من الأدوات والمؤشرات الفعالة التكاليف لقياس مستويات الفقر لدى العملاء، بالإضافة إلى قياس بضعة أبعاد أخرى للأداء الاجتماعي. علاوة على ذلك، تم إعداد مناهج تدريبية لبناء قدرات الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد بغرض إدماج إدارة وقياس الأداء الاجتماعي في عملياتها. وأخيراً، تقوم حالياً العديد من وكالات تقدير جدارة التمويل الأصغر بإعداد منهجيات تقدير الملاءة الاجتماعية.

يمكن للجهات المانحة والجهات الاستثمارية المساعدة على بناء القدرات لقياس الأداء الاجتماعي بالطرق التالية:

- تقديم المساندة لإعداد وتنقيح أدوات الأداء الاجتماعي المشتركة الجاري إنشاؤها.
- التعاون مع جهات التمويل الأخرى لمساندة تنقيح الأدوات والمنهجيات بغرض تلافي انتشار مجموعة من الأدوات المنافسة، والتي يمكن أن تكون مربكة.
- التنسيق مع جهات التمويل الأخرى للمساعدة على زيادة نطاق برامج التدريب بغرض بناء قدرات الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد، والجهات المانحة، والجهات الاستثمارية لقياس الأداء الاجتماعي.
- تشجيع الجهات المقدمة للخدمات المالية للأفراد على تتبع أدائها الاجتماعي ما إن يتم تنقيح الأدوات لاعتمادها على نطاق واسع.

تطبيق تكنولوجيا تقديم الخدمات لتخفيض تكاليف المعاملات

تبشر التكنولوجيا بمساعدة المؤسسات المالية على تخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة مستوى الأمن عن طريق تخفيض استخدام النقد إلى أدنى حد، والوصول إلى أعداد أكبر من الفئات السكانية الأكثر فقراً والتي يصعب الوصول إليها. إذ يمكن تحويل محلات البقالة المنتشرة في كل مكان، ومحطات الوقود، ومنافذ اليانصيب إلى نقاط تقديم للخدمات المالية في الأماكن النائية، كما أنها تكون أقل تكلفة مقارنة بالاستثمار في إقامة بنية أساسية للفروع. وتشمل بعض أمثلة القنوات غير التقليدية لتقديم الخدمات: ماكينات الصراف الآلي، وشبكات نقاط البيع (شبكات الأجهزة التي تستخدم بطاقات الخصم أو الائتمان للدفع والمعاملات الإلكترونية)، والأنشطة المصرفية باستخدام الهاتف المحمول. وتسمح هذه التكنولوجيات للعملاء بإتمام عمليات السداد، والتحويلات، والسحوبات النقدية، والإيداعات دون الحاجة إلى الانتقال إلى مكاتب الفروع.

ولكن مازال هناك العديد من التحديات: فاعتماد العملاء لتلك الوسائل الجديدة واستجابتهم لها مازال غير مثبت، كما أن المؤسسات المالية غير مقتنعة بعد بنموذج الأعمال الذي يخدم الفقراء عن طريق قنوات تقديم الخدمات باستخدام التكنولوجيا، كما يتعين على واضعي السياسات تحسين فهم البيئة التنظيمية الملائمة لتقديم الخدمات المالية باستخدام وسائل التكنولوجيا. وإلى الآن، لم يبدأ إلا عدد قليل نسبياً من المؤسسات المالية في تجريب تكنولوجيات جديدة لتقديم الخدمات، ومن غير المؤكد ما إذا كانت مربحة. علاوة على ذلك، لا يمكن للمؤسسات المالية أن توظف بفعالية تكنولوجيات تقديم الخدمات إلا عندما تتسم نظم المعلومات الأساسية بالقوة، وهو أمر غير قائم في أحوال كثيرة.

تشمل المجالات المحتملة لمساندة الجهات المانحة والجهات الاستثمارية ما يلي:

- مساندة التجريب والتعلم بشأن التكنولوجيات الناشئة لتقديم الخدمات، ومقدرتها على الوصول بصورة مربحة إلى الفئات السكانية الأكثر فقراً والتي يصعب الوصول إليها.
- العمل مع الحكومات لضمان ملاءمة اللوائح التنظيمية لعمليات تطبيق التكنولوجيات الجديدة لتقديم الخدمات. وعلى وجه التحديد، القواعد المنظمة لاستخدام المدفوعات الإلكترونية، وشروط فتح الحساب، وعلاقات الوكالة.
- مساندة تثقيف المستهلكين (ويمكن أن يشمل ذلك موظفي المؤسسات المالية المعنية) بشأن استخدام و سلامة التكنولوجيات المختلفة لتقديم الخدمات..
- ضمان تكملة التمويل الموجه للتكنولوجيا ببناء القدرات في الموارد البشرية، وإدارة المخاطر، ونظام الحوكمة.

ودعماً لمشاريع التكنولوجيا، ينبغي على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية أن تسعى للحصول على مشورة متخصصة ومستقلة؛ وفهم ما إذا كانت القناة المقترحة لتقديم الخدمات هي الأفضل للمؤسسة المعنية؛ وطرح أسئلة صعبة بشأن مدى قدرة هذا الاستثمار على الاستمرار، واستقرار برمجيات نظم المعلومات الأساسية؛ والاتسام بالواقعية بشأن التكاليف المقدمة والجارية (التي يمكن أن تكون كبيرة)؛ ومراعاة البدء من حيث انتهى الآخرون.

الاستفادة من أسواق التمويل المحلية

ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي لتحسين القدرة على الحصول على التمويل في بناء أسواق رأس مال محلية يمكنها تلبية احتياجات التمويل المحلية، والقدرة على العمل بنجاح كوسيط لتعبئة الموارد المالية. ولدى معظم الأنظمة المالية المحلية في البلدان النامية اليوم فائض في السيولة بالرغم من عدم تداول هذه السيولة على نطاق واسع، واقتصار تداولها في أحوال كثيرة على شريحة صغيرة للغاية من النخبة. ولدى العديد من المؤسسات المالية التي تخدم الفقراء وذوي الدخل المحدود (كبنوك الادخار الكبيرة، وبنوك مكاتب البريد، وغير ذلك من البنوك المجتمعية والتعاونيات) حالياً مبالغ كبيرة من الإيداعات المحلية. وإلى جانب الادخار، فإن المصادر المحتملة الأخرى للتمويل المحلي تشمل الديون التي تمنحها البنوك التجارية، وشهادات الإيداع، والسندات، فضلاً عن المساهمات في أسهم رأس المال من الأفراد أو صناديق الاستثمار على المستوى المحلي، وإصدار الأسهم في سوق المال (حيثما وجدت). وبالرغم من النجاحات في تعبئة الإيداعات بين بعض المؤسسات، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر تُعتبر أبعد ما تكون عن الاندماج في الأسواق المحلية.

وتواجه الجهات المانحة والجهات الاستثمارية ذات التوجه الاجتماعي، بكافة أشكالها، معضلة: كيف يمكنها تحفيز الأسواق المحلية دون أن تحل محلها؟ لقد بدأت أوساط التمويل الأصغر لتوها في تناول هذا السؤال. وثمة دور بالتأكيد للتمويل الخارجي - مثلاً، لسد الفجوات المؤقتة المتعلقة بنقص السيولة، بغرض مساندة مؤسسات التمويل الأصغر المبشرة - وإن كانت حديثة الإنشاء - التي لم تستطع الوصول إلى الأسواق بعد، وإتاحة أموال ذات آجال أطول لا تتوفر حالياً في الأسواق المحلية. إلا أن جهات التمويل الدولية (ولاسيما تلك التي تجعل الدعم المالي جزءاً من المساندة التي تقدمها) تخاطر بمزاحمة التمويل المحلي، ولاسيما الإيداعات. ويمكن للجيل الأحدث من الجهات الاستثمارية الاجتماعية ذات التوجهات التجارية أن تعرض مؤسسات التمويل الأصغر لمخاطر بالغة بالنسبة لمخاطر الصرف الأجنبي عندما تقدم قروضاً بالعملة الصعبة. وفيما يتعلق بتلك الجهات المانحة والجهات الاستثمارية التي لديها أدوات ومهارات فنية ملائمة، فإن المقترحات الآخذة في الظهور تضم ما يلي:

- تشجيع وبناء قدرات الجهات المقدمة للخدمات المالية من أجل تقديم خدمات تعبئة المدخرات الموجهة نحو الفقراء.
- استكشاف استخدام الضمانات والابتكارات المالية الأخرى التي يمكنها ربط التمويل الأصغر بأسواق التمويل المحلية.
- تقديم التمويل بالعملة المحلية كلما أمكن ذلك؛ وإلا تعين استخدام هياكل تمكن مؤسسات التمويل الأصغر من حماية أنفسها ضد تحركات اسعار العملة، وضمان فهم مؤسسات التمويل الأصغر التي تقترض بالعملة الأجنبية للمخاطر المترتبة على مثل تلك الصفقات والمعاملات.
- مساندة تنمية أسواق رأس المال الأوسع نطاقاً.
- تحسين توافر المعلومات بشأن أداء الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر، وما يتعلق بها من مخاطر، بغرض اجتذاب جهات التمويل المحلية.
- بناء المعارف والوسائل لتحسين فهم الاحتياجات الفعلية من السيولة للمؤسسات المالية التي تخدم الفقراء في سياق قطري معين.

إعادة تصنيف الشرائح الأشدّ فقراً كعملاء لخدمات التمويل الأصغر

خلصت تجارب واسعة النطاق في مجال الاقراض الأصغر إلى أنه لا يصل في الغالب إلى الشرائح الأشدّ فقراً ـ أي الشريحة القابعة في أدنى قاع توزيع الدخل، والتي يقل دخلها بنسبة ٥٠ في المائة عن مستوى خط الفقر السائد في البلد المعني ـ بل ويمكن أن يلحق الضرر بالفقراء الذين يفتقرون إلى القدرة على استيعاب الديون. ويحتاج الكثير من الأفراد الأشدّ فقراً إلى مساندة غير مالية أو إلى الخدمات التي تقدمها شبكات الأمان ـ كالطعام، والتدريب على المهارات، والمساعدة في مجالي التغذية والرعاية الصحية، ونقل الأصول ـ قبل أن يكونوا في وضع يمكنهم من سداد القروض المستحقة عليهم. وتتم إتاحة هذه الخدمات على أساس المنح بالنظر إلى عدم قدرة هذه الشريحة على سداد تكاليف تقديمها. وتقليدياً، فإن هذه البرامج لم تسعى إلى إعداد المتعاملين معها ليكونوا من أصحاب مشاريع العمل الحر، أو القيام بالادخار أو الوصول إلى خدمات مالية أخرى.

إلا أن عدداً قليلاً من المنظمات قد ربط بين إتاحة خدمات شبكات الأمان الاجتماعي والتمويل الأصغر، وقد نجحت في إعادة تصنيف الأفراد شديدي الفقر من متلقين للخدمات الاجتماعية إلى عملاء لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية. وفي هذه البرامج، يتم تقديم الخدمات لمدة زمنية محددة، مما يؤدي بدوره إلى تمكين المنتفعين من تنمية المهارات اللازمة لتشغيل منشأة أعمال بالغة الصغر بنجاح، وتعلم كيفية القيام بادخار مبالغ مالية صغيرة في المؤسسات المالية. ويتوقع أن يُعاد تصنيف المنتفعين، بعد فترة زمنية محددة، ليصبحوا عملاء في أحد برامج التمويل الأصغر التقليدية.

وثمة نماذج متنوعة لتقديم تلك الخدمات. وتشمل تلك النماذج مجموعة متنوعة من الجهات الشريكة تتراوح بين برامج شبكة الأمان التابعة للحكومات، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في خدمات تنمية أنشطة الأعمال التجارية. ولتلاشي تقويض ثقافة الانضباط الصارم في مواعيد السداد بالنسبة للقروض، ومن ثمّ استدامة مؤسسة التمويل الأصغر المعنية، ينبغي التمييز بوضوح بين المنح ومكونات الإقراض الأصغر.

ومن الضروري إجراء المزيد من التجارب والاختبارات قبل تعميم البرامج التي تربط بين مساندة شبكات الأمان والتمويل الأصغر. وتشمل مجالات المساندة المحتملة للجهات المانحة ما يلي:

- توفير المنح لمساندة شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التدريب على المهارات.
- تجربة نماذج مختلفة لإعداد فئات السكان الأشدّ فقراً لاستخدام التمويل الأصغر، وربط هؤلاء العملاء بمؤسسات التمويل الأصغر.
- إعداد طرق مناسبة لقياس فعالية تكلفة برامج إعادة تصنيف الخدمات غير المالية للعملاء.
- خلق حواجز بين برامج المنح والقروض.

تثير الإجراءات التدخلية في هذه المجالات غير المحسومة تحديات صعبة بصورة خاصة بالنسبة للجهات المانحة والجهات الاستثمارية، وتقتضي تفكيراً جديداً ومساندة روح الابتكار والإبداع. غير أنه ينبغي عدم اعتبار الابتكار مبرّراً للمشاريع التي لا تتّبع المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة. فالعديد من المؤسسات المالية وشبكات المساندة والأطراف الفعالة الأخرى يجدون حلولاً مبتكرة على الدوام بخصوص تلك القضايا. ومن المؤمّل أن يجري باستمرار تحديث واستكمال المبادئ التوجيهية في هذه المجالات وغيرها بما يتضمّن أحدث المكتشفات.

مسرد المصطلحات

مؤسسة إقراض رئيسية (apex lending institution). يُشار إليها بمؤسسة الطبقة الثانية أو المؤسسة المتعاملة مع الشركات، حيث تقوم بتوجيه الأموال (المنح، القروض، الضمانات) إلى مؤسسات تمويل أصغر متعددة في بلد واحد. ويمكن تقديم التمويل مع أو بدون خدمات فنية داعمة.

خدمات تطوير الأعمال التجارية (BDS). خدمات غير مالية يستخدمها أصحاب مشاريع العمل الحر لمساعدتهم على تشغيل منشآت أعمالهم وتوسيع نطاقها. وتتضمن الأمثلة على ذلك: التدريب، والمساعدة الفنية، والبنية الأساسية، وتنمية الأسواق، والمعلومات الخاصة بالأسواق.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP). مركز عالمي للموارد لمعايير التمويل الأصغر وأدوات العمليات والتدريب والخدمات الاستشارية ذات الصلة. وتلتزم الجهات الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء - بما فيها الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف والجهات التابعة للقطاع الخاص الممولة لبرامج التمويل الأصغر - ببناء أنظمة مالية أكثر اشتمالاً لصالح الفقراء. للمزيد من المعلومات بشأن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وعملها، يُرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.cgap.org.

صندوق القروض التي تديرها المجتمعات المحلية. هي صناديق يقوم على إدارتها أفراد المجموعة، دون تمتعهم بأية مهارات مهنية من حيث إدارة عمليات الإقراض والتحصيل أو الإشراف عليها. ويُشار إلى هذه الصناديق في أحوال كثيرة بأسماء من قبيل: الصناديق الدوارة، وبنوك القرية ذاتية الإدارة (الحرة)، ومجموعات المساعدة الذاتية، أو جمعيات تجميع المدخرات والائتمان.

مركز المعلومات الائتمانية. هو قاعدة بيانات للاحتفاظ بمعلومات عن المستهلكين، ويشمل ذلك معلومات عن الخصائص الديموغرافية، وأنماط تسديدات مختلف أنواع الالتزامات الائتمانية، وسجل المديونيات المتعثرة. وتستخدم الجهات المقرضة ومنشآت الأعمال الأخرى مراكز المعلومات الائتمانية بغرض مسح وتقييم الأطراف التي تنظر في منحها أي ائتمان.

المكون الائتماني. الائتمان المُدرج في إطار مشروع أكبر يركز، على سبيل المثال على الزراعة أو الرعاية الصحية، أو إعادة التأهيل فيما بعد انتهاء الصراعات، أو الخدمات الاجتماعية. وغالباً ما يتم توجيه هذه الائتمانات إلى مجموعة معينة من الناس لغرض شراء أحد المستلزمات أو تغيير سلوك محدد. ويمكن تقديم هذه القروض من جانب مؤسسات مالية رسمية، أو مجموعات المجتمع المحلي، أو المشروع نفسه.

المعوز. في هذه الوثيقة، يصف مصطلح "المعوز" الأشخاص شديدي الفقر لدرجة أنهم غير قادرين على استعمال الخدمات المالية الرسمية بفعالية، ويحتاجون إلى أنواع مختلفة من المساعدات الإنمائية (مثلاً - برامج الأغذية أو برامج العمالة).

الائتمان المباشر. مساعدات ائتمانية حكومية موجهة إلى فئات محددة (مثلاً - المزارعين، والنساء، الخ...) عن طريق القروض أو ضمانات القروض، وغالباً ما تكون هذه بأسعار فائدة مدعومة.

الجهات المانحة والجهات الاستثمارية. في دليل المبادئ التوجيهية هذا، فإن عبارة "الجهات المانحة والجهات الاستثمارية" تضم مجموعة متنوعة من هيئات التمويل، منها الجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والجهات الاستثمارية الخاصة ذات التوجهات الاجتماعية. وهذه المبادئ التوجيهية ذات صلة أيضاً بمنظمات ومؤسسات أخرى تقوم بتمويل أنشطة وعمليات التمويل الأصغر أو بإدارة برامج التمويل الأصغر لحساب جهات مانحة من بينها ـ المنظمات الدولية غير الحكومية، ووحدات إدارة المشاريع، ومؤسسات الإقراض الرئيسية.

إستراتيجية الخروج. هي خطة تسمح للجهة المانحة أو الجهة الاستثمارية بالتوقف عن العمل مع إحدى المؤسسات بينما تترك هذه المؤسسة في وضع يؤهلها لمواصلة عملياتها على نحو مستدام دون مزيد من المدخلات من الجهة المانحة أو الجهة الاستثمارية. وتتباين إستراتيجيات الخروج بشدة فيما بين الجهات المانحة العامة والجهات الاستثمارية الخاصة، ومن الضروري تحديد إستراتيجيات مكيفة وفقاً لاحتياجات كل حالة على حدة.

مؤسسة مالية. أية مؤسسة عامة أو خاصة يقوم نشاطها الرئيسي على جمع الأموال من الجمهور، أو المؤسسات الأخرى، ومن ثم تقوم باستثمارها في أصول مالية مثل القروض، والسندات، أو حسابات الإيداع، وليس في عقارات وممتلكات مادية ملموسة.

برنامج تقييم القطاعات المالية. هو برنامج مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جرى اعتماده في مايو/أيار ١٩٩٩، وهو يشجع سلامة الأنظمة المالية في البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك. ويسعى فريق برنامج تقييم القطاعات المالية ـ الذي يسانده أخصّائيون محليون ودوليون من مجموعة متنوعة من الهيئات في البلدان المعنية بما في ذلك هيئات وضع المعايير ـ إلى تحديد نقاط القوة والضعف لدى النظام المالي في بلد ما، وتحديد الكيفية التي تجري بها إدارة المخاطر الأساسية، وتقييم احتياجات هذا القطاع من المساعدات التنموية والتقنية، والمساعدة في تحديد أولويات الاستجابات الخاصة بالسياسات. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.imf.org/external/NP/fsap/fsap.asp.

الضمان/أدوات الضمان. الضمان هو عقد مالي يمنح بمقتضاه المُقرض (مثلاً ـ أحد البنوك المحلية) ائتماناً إلى المقترض (مثلاً ـ مؤسسة تمويل أصغر)، على أساس وعد من الضامن (مثلاً ـ الجهة المانحة) باستيعاب جزء محدد من الخسائر في حالة إخفاق المقترض في الوفاء بالسداد. ومن خلال تخفيض مخاطر المقرض، فإن الضامن يأمل في تشجيع المقرض على منح قروض كان المقرض سيرفض تقديمها بالنظر إلى ارتفاع المخاطر التي تنطوي عليها.

أنظمة مالية تشتمل الجميع. أي نظام مالي يقدم الخدمات إلى العملاء بأنواعهم المختلفة، ولا يقصر هذه الخدمات على أصحاب مشاريع العمل الصغرى أو الموظفين. والأنظمة المالية الشاملة للجميع هي تلك التي يتجسد الهدف المتعلق بإتاحة القدرة على الوصول إلى الموارد التمويلية على نطاق واسع في مستويات النظام المالي: الجزئي والوسيط والكلي.

المستوى الكلي. هو أحد المستويات الثلاثة لأي نظام مالي، ويتألف من السياسات والأنظمة التي تعتمدها أية حكومة، ويشمل ذلك القوانين واللوائح التنظيمية وهيئات الإنفاذ، كجهات الإشراف والرقابة على البنوك.

حصص الحوافظ الإلزامية. هي شروط حكومية تلزم البنوك باستثمار أو إقراض مبالغ محددة من أصولها لأغراض اجتماعية.

البنية الأساسية للأسواق. تتألف البنية الأساسية الخاصة بالأسواق لأي نظام مالي من الخدمات والأنظمة التي تساند عمل هذا القطاع، وليس فقط مؤسسة واحدة. ويشمل ذلك: أنظمة التحويل والدفع، وهيئات تقييم الجدارة الائتمانية، ومراكز المعلومات الائتمانية، وجهات المراجعة والتدقيق، وشبكات من المهنيين المختصين، والاتحادات المهنية، وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المقدمة للخدمات التقنية. وتشكّل هذه الجهات الفاعلة ما يُشار إليه باسم "المستوى الوسيط" في هذه الوثيقة.

المستوى الوسيط. هو أحد المستويات الثلاثة في أي نظام مالي، ويتألف من البنية الأساسية للسوق المالي، والتي تتضمّن ـ جهات المراجعة والتدقيق المالي، وهيئات تقييم الجدارة الائتمانية، والشبكات والروابط اللازمة، ومراكز المعلومات الائتمانية، وأنظمة التحويلات والدفع، وتكنولوجيا المعلومات، والجهات المقدمة للخدمات التقنية.

المستوى الجزئي. هو أحد المستويات الثلاثة في أي نظام مالي، ويتألف من المؤسسات المالية وغير المالية المتعاملة مع الأفراد، ويشمل ذلك: البنوك المملوكة للدولة والتابعة للقطاع الخاص؛ وتعاونيات الادخار والتسليف؛ وبنوك مكاتب البريد؛ ومنظمات المجتمعات المحلية التي يملكها الأعضاء؛ وشركات التمويل أو التأمين؛ وغير ذلك من الموردين (مقرضي الأموال، وتجار المنتجات الزراعية، الخ..).

مؤسسة التمويل الأصغر (MFIs). هي المؤسسات المالية التي تستهدف الفقراء وذوي الدخل المنخفض كسوق رئيسي خاصة بها. وتتألف مؤسسات التمويل الأصغر من أشكال متعددة من المؤسسات، تتراوح من المؤسسات الرسمية (المؤسسات المرخصة والتي تخضع للإشراف التحوطي من جانب الأجهزة المصرفية في البلد المعني، مثلاً ـ البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية المرخصة كشركات التمويل) إلى المؤسسات شبه الرسمية (المسجلة والمعترف بها رسمياً من جانب بعض الأجهزة العامة، ولكنها لا تخضع للإشراف التحوطي من جانب الأجهزة المصرفية، مثلاً ـ التعاونيات، والمنظمات غير الحكومية، وبنوك الادخار في القرى) إلى المؤسسات غير الرسمية (غير المسجلة أو غير المعترف بها رسمياً من جانب أية أجهزة حكومية، مثلاً ـ مجموعات الادخار المجتمعية، ومقرضي الأموال غير المسجلين، أو جامعي المدخرات).

الأطراف المعنية الوطنية من أصحاب المصلحة. يشمل ذلك كامل نطاق الجهات الفاعلة المنخرطة في أنشطة التمويل الأصغر أو المتأثرة به في بلد ما، ومنها الحكومات، ومؤسسات الأعمال التابعة للقطاع الخاص، والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، والمجتمع المدني.

الشبكة. شبكة التمويل الأصغر هي عبارة عن مجموعة من المؤسسات (عادة دولية أو إقليمية) تستهدف تشجيع المؤسسات المتعاملة مع الأفراد، ووضع المعايير اللازمة، وتقديم الأموال للمؤسسات، وتقديم خدمات تقنية، ووضع ونشر المعارف، و/أو قيادة جهود وعمليات الإصلاح للسياسات. وثمة قدر كبير من التداخل بين الشبكات واتحادات مؤسسات التمويل الأصغر. علماً بأن هذه الاتحادات هي عبارة عن مؤسسات تقوم على العضوية و تتألف بشكل رئيسي من مؤسسات تمويل أصغر مستقلة تعمل في أسواق مماثلة.

منظمة غير حكومية. هي منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح تكرس جهودها لمعالجة قضايا اجتماعية أو مصالح مشتركة بين الأعضاء.

الكتاب الوردي. هو المسمى غير الرسمي لدليل المبادئ التوجيهية الخاص بالجهات المانحة بشأن التمويل الأصغر الصادر في عام ١٩٩٥ ـ بعنوان "المبادئ الإرشادية بشأن اختيار ومساندة مؤسسات الوساطة المالية" ، الذي نشرته لجنة الهيئات المانحة المعنية بتطوير وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة ومجموعة العمل المنبثقة عن الجهات المانحة والمعنية بتنمية القطاع المالي.

الفقراء. في هذه الوثيقة، تشير كلمة "الفقراء" إلى الأفراد القابعين في الشريحة الدنيا من توزيع الدخل، وهي تقع تحت الطبقة المتوسطة، وتُعرف هذه الشريحة بأنها تعاني من عدم كفاية الموارد اللازمة للوفاء ببعض احتياجات المستوى المحدد من الاستهلاك. وتشير عبارات "شديدو الفقر" أو "الفقراء المدقعون" في العادة إلى أدنى ٥٠ في المائة من الأفراد تحت خط الفقر و/أو الذين يعيشون على دولار أمريكي أو أقل للفرد في اليوم. ويحتل الأفراد "ذوو الدخل المنخفض" الشرائح الدنيا من نطاق الدخل، ولا يشمل ذلك الفقراء فحسب، بل ويشمل أيضاً أفراداً أكثر غنى ولكنهم مازالوا معرضين للمعاناة، والأفراد من ذوي الموارد المنخفضة نسبياً، بالرغم من أن لديهم ما يكفي لتلبية احتياجات الاستهلاك الأساسية.

وثائق إستراتيجية تخفيف الفقر. الأوراق التي تقوم بإعدادها البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي من خلال عملية تشاركية ينخرط فيها أطراف محليون معنيون من أصحاب المصلحة الحقيقية، وجهات مانحة وجهات استثمارية خارجية في عملية التنمية من بينهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتصف هذه الوثائق: سياسات البلد المعني على صعيد الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية، والبرامج التي مدتها أكثر من ثلاث سنوات، وأثرها على تحقيق النمو العريض القاعدة وتخفيف الفقر، و المتضمنة الاحتياجات المعنية من التمويل الخارجي ومصادر التمويل.

وحدة تنفيذ المشاريع. عبارة عن فريق يجري تجميعه ودفع أجره نظير القيام بتنفيذ عمليات مشروع ما (مثلاً ـ الإقراض الأصغر)، ولكن لا يتم تنظيمه كمؤسسة دائمة ذات شخصية اعتبارية (مثلاً ـ مؤسسة تمويل أصغر).

القواعد التنظيمية التحوطية أو الرقابة. التحوطية مقابل غير التحوطية. تتسم القواعد التنظيمية أو الرقابة المالية بطابعها "التحوطي" عندما تستهدف حماية السلامة المالية للمؤسسات المتلقية للودائع، مما يؤدي بدوره إلى الحد من مخاطر وقوع أزمة في النظام المالي، وتعرض صغار المودعين غير المتمرسين للخسائر. وتنظم القواعد "غير التحوطية" أيضاً سلوكيات المؤسسات المالية، ولكن لها أهداف محدودة، مثلاً ـ تحقيق الشفافية أو المعاملة المنصفة للمستهلكين، وذلك بدلاً من مهمة حماية السلامة المالية للمؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية، التي تتسم بقدر أكبر من التعقيد والتدخل والتكلفة.

النهج القطاعية الشاملة (SWAps). هي أنماط تمويل تساند بموجبها سائر أشكال التمويل الجوهرية لقطاع ما (مثلاً التعليم أو الصحة أو الزراعة) برنامج إنفاق حكومي واحد مع التزام حكومي قوي بملكية تصميم موازنة وأنشطة هذا البرنامج.

الأداء الاجتماعي. الترجمة الفعالة والفعلية للأهداف الاجتماعية لمؤسسة ما إلى واقع عملي (إجراءات، وتدابير تصحيحية، ونتائج)، حيثما تتعلق القيمة الاجتماعية للتمويل الأصغر بتحسين حياة الفقراء والعملاء المستبعدين وعائلاتهم، وبتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمام المجتمعات المحلية. ولخلق هذه القيمة، قد تشتمل الأهداف الاجتماعية لأي من مؤسسات التمويل الأصغر على توفير الخدمات لأعداد متزايدة من الفقراء والعملاء المستبعدين بصورة مستدامة، وتحسين نوعية وملاءمة الخدمات المالية المتاحة للشرائح المستهدفة من العملاء، وخلق منافع لعملاء التمويل الأصغر وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي والروابط الاجتماعية، إلخ...

الاستدامة. تشير إلى مقدرة الجهة المقدمة للخدمات على مواصلة عملياتها و توسيع نطاقها دون الحاجة إلى الحصول على المزيد من الدعومات المالية.. ويشمل ذلك عنصرين: (١) أن تكون الإيرادات المتأتية من العمليات (باستثناء الدعومات المالية) كافية لتغطية جميع التكاليف المالية والإدارية؛ (٢) أن لا يتخطى معدل التعثر أو التخلف عن سداد القروض المستويات التي أظهرت هذه الصناعة أنها ضرورية لتجنب الانهيار الفعلي للانضباط في عملية السداد بين العملاء.

الملحق ١
قراءات يُوصى بمطالعتها

سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

تقارير موجزة. التقارير الموجزة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هي وثائق تتألف من صفحتين تركز على قضايا حالية في مجال التمويل الأصغر.

دراسات حالات في الممارسات السليمة للجهات المانحة. تُبرز دراسات الحالات أمثلة عن الممارسات السليمة للجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر.

مبادئ توجيهية متفق عليها. تهدف المبادئ التوجيهية المتفق عليها و التي تعدها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالتعاون مع منظمات أخرى تعمل في مجال التمويل الأصغر، إلى وضع معايير ومصطلحات وتعريفات موحدة في مجال التمويل الأصغر. ولا تصدر تلك المبادئ التوجيهية في شكلها النهائي إلا بعد التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأطراف الفاعلة من مختلف الأطراف المعنية في هذا القطاع.

مراجعات الفعالية والمساءلة القُطرية (*CLEARs*). تهدف مراجعات الفعالية والمساءلة القطرية، بصفة عامة، إلى مساعدة الجهات المانحة على تحسين فعاليتها في بناء أنظمة مالية تعمل لصالح الفقراء من خلال إجراءات منفردة وجماعية على حد سواء. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.cgap.org/clear.

التقارير القطرية. تتيح تلك التقارير تحليلات قطرية متعمقة بشأن البيئة القانونية والتنظيمية، ومعدلات الادخار، بالإضافة إلى فعالية الجهات المانحة.

مواجز الجهات المانحة. تتيح مواجز الجهات المانحة عروضاً تقديمية من صفحتين عن القضايا التي تؤثر على برامج وعمليات الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر.

مذكرات المناقشة المركّزة. تعد سلسلة مذكرات المناقشة المركّزة الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من أجل نشر وتعميم أفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر بين الحكومات، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

الدراسة العرضية. الدراسات العرضية هي أدلة فنية للممارسين بشأن موضوعات تشغيلية في مجال التمويل الأصغر.

إستراتيجية المرحلة الثالثة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٣-٢٠٠٨. تحدد وثيقة الإستراتيجية الأولويات التي تسترشد بها المرحلة الثالثة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. وهي تعرف دور التمويل الأصغر في أجندة التنمية، وتناقش التحديات الأساسية أمام توسيع نطاق الخدمات المالية للفقراء بشكل أوسع وأكثر استدامة.

مراجعات الأقران للجهات المانحة. تناولت مراجعات الأقران للجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، التي نظمتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء نيابة عن الجهات الرائدة في مجال التنمية خلال الفترة من مايو/أيار ٢٠٠٢ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، بالدراسة طريقة عمل ١٧ هيئة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف. وتحدد تلك المراجعات نقاط القوة التي تتمتع بها الهيئات المعنية وما تواجهه من تحديات فيما يتعلق بتطبيق الممارسات السليمة، كما تطرح توصيات محددة لتحسين فعالية عمليات التمويل الأصغر. http://www.cgap.org/clear. ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.cgap.org/projects/ donor__peer__reviews.html.

الأدلة الفنية. هي سلسلة من الأدلة العملية مُصممة خصيصاً لمعالجة الفجوات القائمة في المعارف الفنية للتمويل الأصغر الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر والهيئات الممولة.

موارد عامة للتمويل الأصغر

Armendariz, Beatriz, and Jonathan Morduch. ٢٠٠٥. اقتصاديات التمويل الأصغر. Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Helms, Brigit. ٢٠٠٦. "إتاحة الوصول للجميع" (Access for All). واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

Ledgerwood, Joanna. ١٩٩٨. دليل التمويل الأصغر (Microfinance Handbook). منظور مؤسسي ومالي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

Robinson, Marguerite. ٢٠٠١. ثورة التمويل الأصغر (The Microfinance Revolution). المجلد الأول. واشنطن العاصمة: البنك الدولي ومعهد المجتمع المفتوح.
Robinson, Marguerite. ٢٠٠٢. ثورة التمويل الأصغر (The Microfinance Revolution). المجلد الثاني. واشنطن العاصمة: البنك الدولي ومعهد المجتمع المفتوح.
بوابة التمويل الأصغر، www.microfinancegateway.org. بوابة التمويل الأصغر هي مصدر شامل من مصادر المعلومات عن التمويل الأصغر. وهي تضم أكثر من ٥ آلاف مطبوعة بشأن التمويل الأصغر والموضوعات ذات الصلة، وتتيح ملخصات وتوصيات بقراءة وثائق مختارة، وتبرز مسارد مصطلحات ومعلومات عن فعاليات وأحداث قادمة. وتتيح كذلك روابط مفيدة وتستضيف الكثير من مراكز الموارد، ومنها:
مركز الموارد المركز للتأمين الأصغر (Microinsurance Focus Resource Center) الذي يتيح دراسات حالات عملية، وأدوات، ومقالات وموارد حديثة للممارسين والمهتمين بهذا المجال الآخذ في الظهور.
مركز موارد التكنولوجيا (Technology Resource Center) جرى إعداده بحيث يساعد مؤسسات التمويل الأصغر على اختيار أفضل نظم المعلومات، وتعلم كيفية تطبيقها، وإيجاد موارد تمويلية لما تحتاج إليه من تكنولوجيات أو ابتكارات.
مركز الموارد الخاصة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه (Microfinance Regulation and Supervision Resource Center). الذي أنشأته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالتعاون مع مركز إصلاح المؤسسات والقطاع غير الرسمي (IRIS) التابع لجامعة ميريلاند الأمريكية. يجمع في مكان مركزي واحد مجموعة متنامية من المعلومات والموارد بشأن الخبرات والتجارب التي حدثت في الفترة الأخيرة في تنظيم أنشطة التمويل الأصغر والإشراف عليها.
مركز الموارد الخاص بمعلومات الادخار (Savings Information Resource Center) يجمع ويعمم كماً ضخماً من المعلومات بشأن الادخار.

فهم احتياجات العملاء الفقراء

Branch, Brian, and Janette Klaehn. ٢٠٠٢. تحقيق التوازن في التمويل الأصغر: دليل عملي لتعبئة الادخار (Striking the Balance in Microfinance: A Practical Guide to Mobilizing Savings). واشنطن العاصمة: المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية.
Littlefield, Elizabeth, Jonathan Morduch, and Syed Hashemi Mesbahuddin. ٢٠٠٣. "هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟" مذكّرة مناقشة مركزة رقم ٢٤ للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يناير/كانون الثاني.
Rutherford, Stuart. ٢٠٠٠. الفقراء وأموالهم (The Poor and Their Money). نيو دلهي: Oxford University Press.
فريق الخبراء العامل المعني بالمبادئ التوجيهية للادخار. ٢٠٠٥. تطوير خدمات إلايداع للفقراء. المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر (Microfinance Consensus Guidelines). واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
Sebstad, Jennifer, and Monique Cohen. ٢٠٠٠. التمويل الأصغر وإدارة المخاطر والفقر. واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المستوى الجزئي: تشجيع المؤسسات القوية المتعاملة مع الأفراد.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. ٢٠٠٦. صيغة لتقييم مؤسسات التمويل الأصغر (Format for Appraisal of Microfinance Institutions). دليل تقني للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.
Christen, Robert Peck. ٢٠٠٥. إرشادات بشأن العناية الواجبة لاستعراض حوافظ القروض الصغرى. أداة تقنية للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يونيو/حزيران.

Richardson, David C. ٢٠٠٢. نظام رصد المؤشرات المالية الكمية الأساسية (PEARLS Monitoring System). Madison، Wisc: المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية.

Rosenberg, Richard, Patricia Mwangi, Robert Peck Christen, and Mohamed Nasr. ٢٠٠٤. المبادئ التوجيهية للإفصاح عن القوائم المالية، الطبعة الثانية. المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

Saltzman, Sonia B., Rachel Rock, and Darcy Salinger. ١٩٩٨.الاداء و المعايير للتمويل الأصغر: خبرات أكسيون بالتعامل باداة CAMEL. Performance and Standards in Microfinance: ACCION's Experience with the CAMEL Instrument. واشنطن العاصمة: أكسيون انترناشيونال (ACCION International) .

شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP). ٢٠٠٤. "قياس أداء مؤسسات التمويل الأصغر: إطار للإبلاغ والتحليل والرصد". مسودة وثيقة.

SPEED-USAID. ٢٠٠٣. أدوات رصد ومتابعة أداء مؤسسات التمويل الأصغر. الإصدار ١,٠٤. (قرص مدمج CD-ROM) كامبالا، أوغندا: SPEED-USAID.

المستوى الوسيط: مساندة البنية الأساسية للصناعة

لجنة الهيئات المانحة المعنية بتطوير وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة. ٢٠٠١. "مبادئ إرشادية بشأن الإجراءات التدخلية التي تقوم بها الجهات المانحة". المبادئ التوجيهية لخدمات تطوير أنشطة الأعمال التجارية لمؤسسات الأعمال الصغيرة (BDS Guidelines). واشنطن العاصمة: البنك الدولي، خدمات تطوير أنشطة الأعمال التجارية لمؤسسات الأعمال الصغيرة.

شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP). ٢٠٠٤. "توصيات بشأن المبادئ التوجيهية للجهات المانحة لمساندة اتحادات التمويل الأصغر" (Recommendations on Donor Guidelines to Support Microfinance Associations). واشنطن العاصمة: الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP). ٢٠٠٤. "قياس أداء مؤسسات التمويل الأصغر: إطار للإبلاغ والتحليل والرصد". مسودة وثيقة. واشنطن العاصمة.

Tenn, Sharyn, and Patrick McAllister. ٢٠٠٦ . "إستراتيجيات فعالة للجهات المانحة لمساندة اتحادات التمويل الأصغر" (Effective Donor Strategies to Support Microfinance Associations). واشنطن العاصمة: شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP).

أخرى

خدمات تطوير أنشطة الأعمال. www.bdsknowledge.org. يتيح هذا المركز المشترك بين الوكالات معلومات بشأن الممارسات الناشئة لجعل الأسواق تعمل من أجل الفقراء، مع الإشارة بصفة خاصة إلى مساندة الخدمات المقدمة للنساء والرجال العاملين في مؤسسات الأعمال الصغيرة.

صندوق تصنيف و تقييم مؤسسات التمويل الأصغر (Microfinance Rating and Assessment Fund) هو مبادرة مشتركة بين بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والاتحاد الأوروبي. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الصندوق في بناء الأسواق من أجل خدمات تصنيف وتقييم مؤسسات التمويل الأصغر، وتحسين شفافية الأداء المالي لتلك المؤسسات. www.ratingfund.org.

مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX). www.themix.org. إن مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX) هو منظمة لا تهدف إلى الربح، ورسالته الرئيسية تتمثل في المساعدة في إقامة بنية أساسية لسوق التمويل الأصغر عن طريق توفير مصادر البيانات، وأدوات القياس والرصد، وكذلك خدمات المعلومات المتخصصة. ويصدر هذا المركز نشرة الأعمال المصرفية الصغرى (MicroBanking Bulletin).

المستوى الكلي: تشجيع بيئة السياسات الملائمة والتأكد من قيام الحكومة بالدور الملائم

Christen, Robert Peck, and Richard Rosenberg . ٢٠٠٠ . "الاندفاع نحو وضع لوائح تنظيمية: الإطار القانوني للتمويل الأصغر." دراسة عرضية رقم ٤. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، إبريل/نيسان.

Christen, Robert Peck, Timothy R. Lyman, and Richard Rosenberg . ٢٠٠٣ . المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه. المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

Duflos, Eric, and Kathryn Imboden . ٢٠٠٤ . "دور الحكومات في مجال التمويل الأصغر".موجز الجهات المانحة ١٩. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يونيو/حزيران.

Helms, Brigit, and Xavier Reille . ٢٠٠٤ . "سقوف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر: قصتها حتى الآن". دراسة عرضية رقم ٩. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، سبتمبر/أيلول.

ضمان فعالية الجهات المانحة

لجنة الهيئات المانحة المعنية بتطوير وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة ومجموعة العمل التابعة للجهات المانحة المعنية بتنمية القطاع المالي. ١٩٩٥. تمويل مؤسسات ومشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة: المبادئ التوجيهية لانتقاء الوسطاء ودعمهم. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. (يُعرف كذلك بالكتاب الوردي).

Duflos, Eric, Brigit Helms, Alexia Latortue, and Hannah Siedek . ٢٠٠٤. "نتائج عالمية: التحليل والدروس". مبادرة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بشأن فعالية المعونات. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

Helms, Brigit, and Alexia Latortue . ٢٠٠٤ . "عناصر فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر:مدلولات السياسات." مبادرة فعالية المعونات. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

القضايا غير المحسومة

الوصول للفقراء في المناطق الريفية النائية

Christen, Robert, and Douglas Pearce.٢٠٠٥ . "إدارة المخاطر وتصميم الأدوات للتمويل الأصغر للأنشطة الزراعية: سمات نموذج ناشئ". دراسة عرضية رقم ١١. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أغسطس/آب.

Kloeppinger-Todd, Renate. ٢٠٠٥ . التصدي لتحديات التنمية: مناهج متجددة لتمويل الأنشطة الريفية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

Nagarajan, Geetha, and Richard L. Meyer . ٢٠٠٥. التمويل الريفي: التطورات الحديثه و الدروس الناشئة، مناقشات و فرّص. "Rural Finance: Recent Advances and Emerging Lessons, Debates, and Opportunities". نسخة معاد تنسيقها من ورقة العمل (AEDE-WP0041-05)، إدارة اقتصاديات الزراعة والبيئة والتنمية، Columbus, Ohio: جامعة Ohio State University.

Pearce, Douglas . ٢٠٠٣ . "الخدمات المالية من أجل الفقراء في المناطق الريفية". موجز الجهات المانحة ١٥. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أكتوبر/تشرين الأول.

قياس و تحسن المساءلة بشأن الأداء الاجتماعي (أمثلة على العمل المتعلق بالأداء الاجتماعي)

برنامج Imp-Act هو برنامج عالمي يستهدف تحسين نوعية خدمات التمويل الأصغر وأثرها على الفقر من خلال تطوير نظم لتقييم أثرها. www.imp-act.org.

مجموعة العمل التابعة لشبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة المعنية بتقييم العملاء (SEEP Working Group on Client Assessment) تقوم حالياً بإعداد مؤشرات أداء اجتماعي عملية لاستخدامها من قبل العاملين في الميدان (المؤسسات المالية والشبكات التي تشكّل أعضاءها). www.seepnetwork.org.

فريق العمل المعني بالأداء الاجتماعي (Social Performance Task Force) . الذي يتألف من جهات مانحة، وجهات استثمارية، وجهات مقدمة للخدمات المالية للأفراد، وشبكات التمويل الأصغر . يعمل على تشجيع ممارسة الأداء الاجتماعي. للمزيد من المعلومات بشأن بيان فريق العمل المعني بالأداء الاجتماعي، يرجى زيارة الموقع: www.triasngo.be.

مبادرة مؤشرات الأداء الاجتماعي يقوم على تنفيذها أعضاء شبكة لجنة التبادل والفكر والمعلومات عن أنظمة الادخار والتسليف (CERISE) الكائن مقرها في فرنسا. www.cerise-microfinance.org.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تعمل مع مركز إصلاح المؤسسات والقطاع غير الرسمي (IRIS) لتطوير أدوات لتقييم مستوى الفقر لدى عملاء المشاريع الصغرى وإجراء اختبارات ميدانية عليها. وسيتم الانتهاء من تطوير الأدوات المعنية في صيف عام ٢٠٠٦. www.povertytools.org.

تطبيق تكنولوجيا تقديم الخدمات لتخفيض تكاليف المعاملات

Ivatury, Gautam. ٢٠٠٦. "استخدام المدفوعات الإلكترونية لبناء أنظمة مالية شاملة للجميع". مذكرة مناقشة مركّزة رقم ٣٢. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يناير/كانون الثاني.

Ivatury, Gautam, and Nicole Pasricha. ٢٠٠٥. "تمويل تكنولوجيا التمويل الأصغر" موجز الجهات المانحة ٢٣. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، إبريل/نيسان.

الاستفادة من أسواق التمويل المحلية

de Sousa-Shields, Marc, and Cheryl Frankiewicz . ٢٠٠٤. تمويل مؤسسات التمويل الأصغر: سياق الانتقال إلى رؤوس الأموال الخاصة. تقرير موجز رقم ٨. مشروع مُسرع للارتقاء بمؤسسات التمويل الأصغر (Accelerated Microenterprise Advancement Project). واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

Emerson, Jed, and Josh Spitzer ،الاستثمار المختلط القيمة و الأثر على الصعيد الجتماعي و البيئي "Blended Value Investing: Capital Opportunities for Social and Environmental Impact. ٢٠٠٦. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، مارس/آذار.

Featherston, Scott, Elizabeth Littlefield, and Patricia Mwangi. ٢٠٠٦. مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ما هي وكيف يمكن إدارتها والتعامل معها؟ مذكرة مناقشة مركزة رقم ٣١. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يناير/كانون الثاني.

Ivatury, Gautam, and Julie Abrams. ٢٠٠٥. "سوق الاستثمار الأجنبي في قطاع التمويل الأصغر: الفرص والتحديات." مذكرة مناقشة مركزة رقم ٣٠. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، أغسطس/آب.

إعادة تصنيف الشرائح الأشدّ فقراً كعملاء لخدمات التمويل الأصغر

Hashemi, Syed, and Richard Rosenberg . ٢٠٠٦. إعادة تصنيف الشرائح الأشدّ فقراً كعملاء لخدمات التمويل الأصغر: الربط بين شبكات الأمان الأجتماعي والخدمات المالية." مذكرة مناقشة مركزة رقم ٣٣. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يناير/كانون الثاني.

الملحق ٢

مؤشرات الأداء المالي الأساسية بشأن المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد[١٢]

١. الانتشار ونطاق الوصول. كم عدد العملاء الذين تتم خدمتهم؟

المؤشر:

عدد العملاء الحاليين أو الحسابات الحالية

٢. عمق الانتشار. ما درجة فقر العملاء؟

المؤشر:[١٣]

متوسط الرصيد القائم غير المسدد لكل عميل أو متوسط الحساب القائم كنسبة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

٣. نوعية المحفظة. ما مدى جودة تحصيل المؤسسة المالية للقروض التي تقوم بتقديمها؟

المؤشر:

المحفظة المعرضة للمخاطر > ٣٠ يوماً ونسبة القروض المشطوبة أو المعدل السنوي لخسائر القروض

٤. الاستدامة المالية. هل تحقق المؤسسة المالية أرباحاً بدرجة تكفي للحفاظ على خدماتها وتوسيع نطاقها دون حاجة الجهات المانحة إلى ضخ أموال بأسعار مدعومة بصفة مستمرة؟

مؤشر المؤسسات غير المدعومة:
العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية

مؤشر المؤسسات غير المدعومة:
العائد المعدّل على الأصول أو الكفاية الذاتية المالية

٥. الكفاءة. هل تقدم المؤسسة المالية خدماتها بأقل تكلفة ممكنة للعملاء؟

المؤشر:

التكلفة لكل عميل أو نسبة التكلفة التشغيلية

---

[١٢] Rosenberg, Richard . مؤشرات الأداء الأساسية بشأن التمويل الأصغر (مسودة).واشنطن العاصمة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٥.

[١٣] سيتم تدعيم هذا المؤشر في المستقبل القريب متى تتاح مؤشرات الأداء الاجتماعي الأكثر دقة، ومتى تم التوصل إلى توافق مطرد في الآراء بشأن استخدامها.

الملحق ٣

الأشخاص الذين قدموا معلومات تقييمية بشأن هذه المبادئ التوجيهية

الطبعة الأولى

Balkenhol, Bernd, ILO
Boulter, Richard, DFID
Braun, Gabriela, GTZ
Castrén, Tuukka, Ministry of Foreign Affairs, Finland
CGAP staff
Como, Odoardo, EC
Croulet, Ross , AfDB
Cuevas, Carlos, WB
DeGiovanni, Frank, The Ford Foundation
Dommel, Henri, IFAD
Dunford, Chris, Freedom from Hunger
Elkjaer, Morten, DANIDA
Fernando, Nimal, AsDB
Financial Sector Team, Sida
Financial Sector Team, USAID
Fournier, Jean Bernard, DID
Grafstrom, Jan, Sida
Gross, Roland, GTZ
Hagen, Martin, KfW
Jacoby, Arsène, Ministry of Finance Luxembourg
Jaquand, Marc, UNDP
Kamuhanda, Regina, SNV Uganda
Kooi, Peter, UNDP
Lapenu, Cécile, CERISE
Lippert, Thierry, Ministry of Foreign Affairs Luxembourg
McKee, Kate, USAID
Naess, Brita, NORAD
Osner, Karl, Independent
Overs, Jacinta, AusAID
Pak, Oksana, EBRD
Pansieri, Flavia, UNDP
Pfeiffer, Hansruedi, SDC
Pischke, JD von, IPC Gmbh
Ramirez, Alvaro, IADB
Ritchie, Anne, WB
Rothschild, Jonathan, CIDA
Schmidt, Uwe, BMZ
Schwarz, Andreas, EC
Stanton, David, DFID
Steel, William, WB
Stein-Sochas, Martha, AFD
Steering committee of the Swedish Micro- Finance network
Swedish Cooperative Center
Takahashi, Sonoko, JBIC
Tollenaere, Charles, DGCD Belgium
Tucker, John, UNDP
Verhagen, Koenraad, Argidius Foundation
Waard, Johan de, Ministry of Foreign Affairs Netherlands
Wellen, Lukas, SNV

الطبعة الثانية

Ahmed, Mohsin, SDC
Amada, Kiyoshi, JBIC
Auad, José, SDC
Baentli, Erwin, SDC
Boisselet, Bertrand, AFD
Campero, Cecilia, Promifin-Cosude
Carvajal, Edgar, IADB
Chalmers, Geoff, USAID
Deboos, Severine, ILO
Diop-Boario, Coumba, ILO
Discours, Mathieu, AFD
Espenilla, Teresita, USAID
Gagné, Darquis, CIDA
Gilbert-Roberts, Terri-Ann , CIDA
Hui, Liu, IFC
Jacobs, Tom, IFC
Kanathigoda, Saliya, GTZ
Kanitkar, Ajit, SDC consultant
Kerer, Jan, GTZ
Kohli, Richard, SDC
Lai, Jinchang, IFC
Marti, Adrian, SDC
Minnaar, Jacobus, IFC
Myhre, David, Ford Foundation
Nimpuno, Paula, Ford Foundation
Olsen, Jørn, DANIDA
Oxe, Lars Christian, DANIDA
Pagura, Maria, FAO
Pisani, Julia du, EC
Roett, Phyllis, CIDA
Ruparel, Ravi, WB
Segrado, Chiara, IFC
Smith, William, Ford Foundation
Steinwand, Dirk, GTZ
Zoric-Petrovic, Jasmina, Sida

الأشخاص الذين أرسلوا معلومات تقييمية إلى موقع دليل المبادئ التوجيهية للجهات المانحة

Bazoberry, Oscar, PRODEM, Bolivia
Birgegard, Lars, HB
Caminero, Julio, Asociación de Instituciones Rurales .de Ahorro y Crédito, Inc
Gomez-Merickel, Jimena, UNDP
Hoffmann, Anette, GTZ
Quirion, Marisol, Développement International Desjardins
Ruys, Charles, Rabobank Foundation
Stone, Robert, Oxford Policy Management
Taddesse, Maria, consultant
Thomas, John, IFPRI

يسعى دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر إلى رفع مستوى الوعي بتلك الممارسات، وتحسين فعالية عمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية. وتستفيد هذه المبادئ التوجيهية من الدروس المكتسبة من ٣٠ سنة من تقديم المساندة، ثم تقوم بتحويلها إلى إرشادات عملية يمكن للمعنيين من موظفي الجهات المعنية تنفيذها في العمليات. وهي تستند إلى رؤيا لمستقبل التمويل الأصغر التي عرّفها أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

رؤيا الأنظمة المالية الشاملة للجميع
عالم يتمتع فيه الفقراء في كل مكان بقدرة دائمة على الحصول على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات المالية ذات النوعية الجيدة، والتي تقوم بتقديمها أنواع مختلفة من المؤسسات من خلال طائفة متنوعة من الآليات المناسبة.

"لطالما نادت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة الفاعلية والمساءلة والتنسيق فيما يتعلق بالمعونات. وإن هذه الوثيقة الممتازة القائمة على التوافق في الآراء لتتيح إرشادات واضحة وعملية تمهد الطريق للجهات المانحة لبلوغ تلك الأهداف. إنها تستحق حقاً أن يطلع عليها جميع المهتمين بالتمويل الأصغر".

— Richard Manning، رئيس لجنة المساعدات الإنمائية
التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

"تدعم شبكة التمويل الأصغر ما ورد في دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر، وتوصي الجهات المانحة والجهات الممولة بأخذ المبادئ التوجيهية الواردة فيه بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ برامجها الخاصة بالتمويل الأصغر."

—شبكة التمويل الأصغر، اتحاد عالمي
يضم ٣٧ مؤسسة تعمل في مجال التمويل الأصغر

CGAP